

سلسلة تصدر عن مجلة البيان



# مناظرات ابن تيمية

لأهل المل والنحل

جمع وتعليق :

د. عبد العزيز بن محمد بن علي آل عبد اللطيف

أستاذ مساعد - قسم العقيدة - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الرياض - المملكة العربية السعودية

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

٢٠٠٥م - ١٤٢٦هـ

رقم الإيداع: ٢٠٠٥ / ٢١٣٩٥





## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد: فلا يزال تراث ابن تيمية<sup>(١)</sup> محل اهتمام الباحثين في مختلف الدراسات الإسلامية، فما أكثر الأبحاث والرسائل العلمية التي كتبت عن منهجية هذا الإمام في العلوم الشرعية، وجهوده العلمية والعملية المتعددة، ومع ذلك فلا تزال جوانب مهمة في هذا الشأن مجالاً رحباً للباحثين، ومن ذلك: مناظرات<sup>(٢)</sup> ابن تيمية لأهل الملل والنحل، فهو موضوع لم يسبق بحثه، حسب اطلاعي، وأحسب أنه من الموضوعات المهمة، والجديرة بالبحث والدراسة، فهذه المناظرات مبثوثة في بطون

(١) هو أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، ابن تيمية النميري الحراني، الإمام الفقيه، المجتهد، المحدث، الحافظ، المفسر، الأصولي، الزاهد، شيخ الإسلام، وعلم الأعلام، أفنى ودرس وهو دون العشرين، وله مئات التصانيف، توفي سنة ٧٢٨هـ.

انظر: ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ٣٨٧/٢، والعقود الدرية لابن عبد الهادي، والجامع لسيرة ابن تيمية.

(٢) عرّف جمع من العلماء المناظرة فقالوا: هي النظر بالبصيرة من الجانبين في النسبة بين الشيئين إظهاراً للضوابط. انظر الكليات للكفوي ص ٨٤٩، منهج الجدل والمناظرة في تقرير مسائل الاعتقاد لعثمان علي حسن ٣٠/١.

كتب ورسائل شيخ الإسلام ابن تيمية ، وكذا في كتب التاريخ والتراجم ،  
فتحتاج إلى استخراج وترتيب ، مع شيء من الدراسة والتعليق .

وإذا كان من المهم أن ينتفع بمناظرات الأئمة السابقين ، وتجاربهم في  
مجادلة ومناظرة المخالفين ، فإن مناظرات ابن تيمية لمخالفيه أكثر أهمية  
وأعظم نفعاً - كما سيظهر إن شاء الله تعالى - ، لا سيما مع هذا الانفتاح  
الهائل ، والتواصل الدائم الذي يعيشه العالم الآن ؛ فقد أظهر ذلك انتشاراً  
لمختلف العقائد والأفكار ، وأوقع الكثير في المناظرات والمحاورات ؛  
فلإبراز هذه المناظرات يعطي نماذج متميزة ، وتطبيقات عملية محكمة في  
هذا المقام .

لقد قمت - ولله الحمد والمنة - باستقراء وتبويب مؤلفات شيخ الإسلام ،  
واستخراج وجمع هذه المناظرات ثم تصنيفها ، وقد تعذر ترتيب أكثرها  
حسب وقوعها لعدم تمكني من معرفة تاريخها ، واخترت هذا العنوان  
«مناظرات ابن تيمية لأهل الملل والنحل» باعتبار أن الملل هي سائر  
الاديان ، وأن النحل سائر طوائف أهل القبلة ، كما استعمل ذلك شيخ  
الإسلام في غير موضع ، كقوله : «وهذه الفرقة الناجية أهل السنة ، وهم  
وسط في النحل ، كما أن ملة الإسلام وسط في الملل»<sup>(١)</sup> .

فيتضمن البحث مناظرات ابن تيمية للنصارى ، ومناظراته لطوائف

(١) مجموع الفتاوى ٣ / ٣٧٠ ، وانظر : مجموع الفتاوى ٤ / ٢٣ ، ٢٤ .

متعددة من أهل القبلة، ومن ينتسب إلى الإسلام، كأهل الاتحاد ووحدة الوجود<sup>(١)</sup>، والقبوريين، والأحمدية<sup>(٢)</sup>، والرافضة<sup>(٣)</sup>، ونفاة الصفات.

وما كان من هذه المناظرات مطولاً فقد أوردته مختصراً، كما في مناظرة ابن تيمية للأحمدية، ومناظرته بشأن العقيدة الواسطية.

وأسوق - بعد إيراد مناظرة كل طائفة - جملةً من التحريرات والتقريرات المستفادة ومن كلام شيخ الإسلام، لما يتحقق فيها ما لا يحصل في غيرها، من تجلية لتلك المناظرات واستكمالها، وبيان ملابسات وقوعها، وما تحويه من قواعد المناظرات وآدابها.

(١) أهل الاتحاد ووحدة الوجود القائلون: إن الله تعالى عين وجود الكائنات.

انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٧٢ / ٢، والكيلات للكفوي ص ٣٦.

(٢) الأحمدية: طريقة صوفية تنسب إلى أحمد الرفاعي (ت ٥١٢ هـ)، وتعرف بالطريقة الرفاعية، وتسمى أيضاً الطائفة البطائحية؛ لأن الرفاعي سكن في قرى البطائح بالعراق، وهذه الطريقة لا تنفك عن محدثات متنوعة، كاتخاذ الخرقه والأذكار المحدثنة، وخوارق شيطانية.

انظر: سير أعلام النبلاء ٧٢ / ٢١، والطرق الصوفية للنجار ص ١٥٦.

(٣) الرافضة من أكبر طوائف الشيعة، وهم أرباب انحراف في الصفات، وشرك في توحيد العبادة، وغلو في الأئمة، وتضليل للصحابة - رضي الله عنهم - وزعموا أن الإمامة أهم منازل الدين.

انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري ٨٨ / ٢، والملل والنحل للشهرستاني ٢ /

ونشير في مطلع هذا البحث إلى ما تحلّى به شيخ الإسلام من براعة في المناظرات، وتقريره مشروعية المناظرات، وبيانه أحوالها، وذلك على النسق التالي:

أ- براعة ابن تيمية في المناظرات: تميّز شيخ الإسلام ابن تيمية بدراية فائقة في المناظرات، وقوة حجة، وسرعة بديهة، كما شهد بذلك الأئمة، حتى قال عنه ابن الزملاكاني<sup>(١)</sup>: «لا يُعرف أنه ناظر أحداً فانقطع معه»<sup>(٢)</sup>.

وقال عنه الحافظ الذهبي<sup>(٣)</sup>: «ما رأيت أحداً أسرع انتزاعاً للآيات الدالة على المسألة التي يوردها منه، ولا أشد استحضاراً للمتون الأحاديث، وعزوها إلى الصحيح أو إلى المسند، أو إلى السنن منه، كأن الكتاب والسنن نصب عينيه، وعلى طرف لسانه، بعبارة رشيقة، وعين مفتوحة، وإفحام للمخالف»<sup>(٤)</sup>.

(١) هو محمد بن علي الأنصاري الشافعي، شيخ الشافعية بالشام، كان معجباً بابن تيمية، ثم تغير عليه، توفي سنة ٧٢٧هـ.

انظر: البداية لابن كثير ١٤/١٣١، وشذرات الذهب لابن العماد ٦/٧٨.

(٢) العقود الدرية لابن عبد الهادي ص ٧، وانظر ص ٦٧.

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، الإمام، الحافظ، المؤرخ، ولد سنة ٦٧٣هـ، بدمشق، له رحلات في طلب العلم، وصاحب مؤلفات كثيرة، توفي بدمشق سنة ٧٤٨هـ.

انظر: طبقات الشافعية ٩/١٠٠، والبدر الطالع ص ١١٠/٢.

(٤) ذيل تاريخ الإسلام للذهبي، نقلاً عن الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية ص ٢٠٦.

وقال أيضاً: «لقد نصر السنة المحضة، والطريقة السلفية، واحتج لها ببراہین، ومقدمات وأمور لم يسبق إليها. . . وقام عليه خلق من علماء مصر والشام، قياماً لا مزيد عليه، وبدعوه، وناظروه، وكابروه، وهو ثابت لا يدهن ولا يحابي، بل يقول الحق المر الذي أذاه إليه اجتهاده، وحجة ذهنه»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عبد الهادي<sup>(٢)</sup>: «ثم انفتح له بعد ذلك من الرد على الفلاسفة والجهمية وسائر أهل الأهواء والبدع، وما لا يوصف ولا يعبر عنه، وجرى له من المناظرات العجيبة والمباحث الدقيقة، في كتبه وغير كتبه، مع أقرانه وغيرهم، في سائر أنواع العلوم ما تضيق العبارة عنه»<sup>(٣)</sup>.

ب - مشروعية المناظرة وأهميتها عند ابن تيمية: قرّر شيخ الإسلام مشروعية المناظرة وأهميتها، وبين أن ذلك حال السلف السابقين، فقال: «وأما جنس المناظرة بالحق فقد تكون واجبة تارة، ومستحبة أخرى»<sup>(٤)</sup>.

وقال في موطن آخر: «حضّر الله على المناظرة والمشاورة،

(١) العقود الدرية ص ٨٢، بتصرف يسير.

(٢) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي، مقرئ، فقيه، أصولي، محدث، له مؤلفات، توفي بدمشق سنة ٧٤٤هـ.

انظر: الدرر الكامنة ٣/ ٤٢١، البدر الطالع ٢/ ١٠٨.

(٣) العقود الدرية ص ٦٧.

(٤) الدرء ٧/ ١٧٤.

لاستخراج الصواب في الدنيا والآخرة، حيث يقول لمن رضي دينهم : ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى : ٣٨] ، كما أمرهم بالمجادلة والمقاتلة ، لمن عدل عن السبيل العادلة ، حيث يقول أمراً وناهماً لنبية والمؤمنين ، لبيان ما يرضاه منه ومنهم : ﴿وَجَادِلْهُمْ بَالْتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل : ١٢٥] ، ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالْتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾

[العنكبوت : ٤٦] .

فكان أئمة الإسلام ممثلين لأمر المليك العلامة ، ويجادلون أهل الأهواء المضلة ، حتى يردوهم إلى سواء الملة ، كمجادلة ابن عباس - رضي الله عنهما - للخوارج المارقين ، حتى رجع كثير منهم إلى ما خرج عنه من الدين ، ومن في قلبه ريب يخالف اليقين<sup>(١)</sup> .

وذكر أن المناظرة المحمودة نوعان ، ثم فصل ذلك قائلاً : «وذلك لأن المناظر إما أن يكون عالماً بالحق ، وإما أن يكون طالباً له ، فمن كان عالماً بالحق فمناظرته المحمودة أن يبين لغيره الحجة التي تهديه إن كان مسترشداً طالباً للحق إذا تبين له ، أو يقطعه ويكف عدوانه إن كان معانداً غير متبع للحق إذا تبين له .

وذلك لأن المخالف بالمناظرة إذا ناظره العالم المبين للحجة ، إما أن يكون ممن يفهم الحق ويقبله ، وإما أن يكون ممن لا يقبله إذا فهمه ، أو ليس

(١) تنبيه الرجل العاقل على تمويه الجدال الباطل ١ / ٣ ، ٤ ، بتصرف يسير .

له غرض في فهمه، بل قصده مجرد الردّ له، فهذا إذا نُظر بالحجة انقطع وانكف شرّه عن الناس.

وإما أن يكون الحق قد التبس عليه، وأصل قصده الحق، لكن يصعب عليه معرفته لضعف علمه بأدلة الحق، مثل من يكون قليل العلم بالآثار النبوية الدالة على ما أخبر به من الحق، أو لضعف عقله، لكونه لا يمكن أن يفهم دقيق العلم، أو لا يفهمه إلا بعد عسر، أو قد سمع من حجج الباطل ما اعتقد موجه، وظن أنه لا جواب عنه، فهذا إذا نُظر بالحجة أفاده ذلك، إما معرفة بالحق، وإما شكاً وتوقفاً في اعتقاده بالباطل، وبقيت همته على النظر في الحق وطلبه<sup>(١)</sup>.

وأكد على الجمع بين جدال الكفار وقتالهم، وأنه لا منافاة في حقهم بين الجدال المأمور به، وبين القتال المأمور به<sup>(٢)</sup>، فكان مما قاله: «وأما مجاهدة الكفار باللسان، فما زال مشروعاً من أول الأمر إلى آخره، فإنه إذا شرع جهادهم باليد، فباللسان أولى، وقد قال النبي ﷺ: «جاهدوا المشركين بأيديكم وألسنتكم وأموالكم»<sup>(٣)</sup>، وكان ينصب لحسان منبراً في مسجده، يجاهد فيه المشركين بلسانه جهاداً هجواً، وهذا كان بعد نزول

(١) الدرء ٧/ ١٦٧، ١٦٨، باختصار.

(٢) انظر الجواب الصحيح ١/ ٦٧.

(٣) أخرجه أبو داود، ك الجهاد ح (٢٥٠٤)، وأحمد ٣/ ١٢٤، والحاكم ٢/ ٨١، وصحح النووي إسناده في رياض الصالحين ح (١٣٤٩).

آيات القتال، وأين منفعة الهجوم من منفعة إقامة الدلائل والبراهين على حجة الإسلام، وإبطال حجج الكفار من المشركين وأهل الكتاب؟<sup>(١)</sup>.

وعظم شأن مناظرة المخالفين ودحض شبهاتهم فقال: «كل من لم يناظر أهل الإلحاد والبدع مناظرة تقطع دابرهم لم يكن أعطى الإسلام حقه، ولا وفى بموجب العلم والإيمان، ولا حصل بكلامه شفاء الصدور، وطمأنينة النفوس»<sup>(٢)</sup>.

خلاصة ما سبق أن المناظرة مشروعة<sup>(٣)</sup>، كما هو حال السلف الصالح، وقد تكون مناظرة الكفار ومجاهدتهم باللسان أولى من الجهاد باليد، كما أن القيام بها وإظهار الحجة فيها من حقوق الإسلام وموجباته، لا سيما إذا كان المناظر عالماً بالحق.

ج - أحوال المناظرات عند ابن تيمية: بين شيخ الإسلام أن للمناظرات أحوالاً وأطواراً، منها:

- «إن كان الإنسان في مقام دفع من يلزمه ويأمره ببدعة، ويدعوه

(١) الجواب الصحيح ١/ ٧٤.

(٢) الدرء ١/ ٣٥٧، وانظر: التسعينية ١/ ٢٣٢.

(٣) وما يحسن ذكره هاهنا أن نورد تقرير مشروعية المناظرة كما سطره ابن القيم ضمن فوائد قصة وفد نجران بقوله: «جواز مجادلة أهل الكتاب ومناظرتهم، بل استحباب ذلك، بل وجوبه إذا ظهرت مصلحته من إسلام من يرجئ إسلامه منهم، وإقامة الحجة عليهم، ولا يهرب عن مجادلتهم إلا عاجز عن إقامة الحجة، فليول ذلك إلى أهله». زاد المعاد ٣/ ٦٣٩.

إليها، أمكن الاعتصام بالكتاب والسنة، وأن يقول لا أجيبك إلا إلى كتاب الله وسنة رسوله، بل هذا هو الواجب مطلقاً<sup>(١)</sup>.

- «وإما إذا كان الإنسان في مقام الدعوة لغيره والبيان له، وفي مقام النظر أيضاً، فعليه أن يعتصم أيضاً بالكتاب والسنة ويدعو إلى ذلك، وله أن يتكلم مع ذلك، ويبين الحق الذي جاء به الرسول بالاقيسة العقلية والأمثال المضروبة، فهذه طريقة الكتاب والسنة وسلف الأمة<sup>(٢)</sup>.

- «وإذا كان المتكلم في مقام الإجابة لمن عارضه بالعقل، وادّعى أن العقل يعارض النصوص، فإنه قد يحتاج إلى حل شبهته وبيان بطلانها، فإذا أخذ النافي يذكر ألفاظاً مجملة.. فهنا يستفصل السائل ويقول له: ماذا تريد بهذه الألفاظ المجملة؟ فإن أراد بها حقاً وباطلاً، قيل الحق وردّ الباطل<sup>(٣)</sup>.

ويتبن شيخ الإسلام أن من امتنع عن التكلم بالألفاظ المجملة نفيّاً وإثباتاً في هذا المقام قد ينسب إلى العجز والانقطاع، وإن تكلم بها دون تفصيل، نسبوه إلى أنه أطلق تلك الألفاظ التي تحمل حقاً وباطلاً<sup>(٤)</sup>.

ولما قرر شيخ الإسلام مشروعية المناظرة وأحوالها، ذكر جملة من

(١) الدرء ١/ ٢٣٤.

(٢) الدرء ١/ ٢٣٥، ٢٣٦.

(٣) الدرء ١/ ٢٣٨.

(٤) انظر الدرء ١/ ٢٢٩.

الأحوال التي ينهى السلف فيها عن المناظرة فقال: «وقد ينهون عن المجادلة والمناظرة، إذا كان المناظر ضعيف العلم بالحجة وجواب الشبهة، فيُخاف عليه أن يفسده ذلك المضلّ، كما يُنهى الضعيف في المقاتلة أن يقاتل علجاً قوياً من علوج الكفار، فإن ذلك يضرّه ويضر المسلمين بلا منفعة، وقد ينهى عنه إذا كان المناظر معانداً يظهر له الحق فلا يقبله - وهو السوفسطائي - فإن الأمم كلهم متفقون على أن المناظرة إذا انتهت إلى مقدمات معروفة، بيّنة بنفسها، ضرورية، وجعلها الخصم كان سوفسطائياً، ولم يؤمر بمناظرته بعد ذلك، بل إن كان فاسد العقل داووه، وإن كان عاجزاً عن معرفة تركوه، وإن كان مستحقاً للعقاب عاقبوه مع القدرة»<sup>(١)</sup>.

وبهذا يتبين أن المناظرة المشروعة لها أحوال، منها: إن كان في مقام دفع من يلزمه ببدعة فعلية أن لا يجيب إلا إلى نصوص الوحيين، كما في مناظرة الإمام أحمد للجهمية<sup>(٢)</sup>.

وإن كان في مقام الدعوة لغيره، فعليه أن يعتصم بالكتاب والسنة، وما يبيّن ذلك من الأقيسة العقلية، كما نلاحظ في مناظرة ابن تيمية لأهل الاتحاد ووحدة الوجود - كما سيأتي إن شاء الله - وإن كان في مقام الإجابة لمن عارضه بالعقل، فيحتاج إلى حلّ شبهته وبيان بطلانها، كما

(١) الدرء ٧/ ١٧٣.

(٢) انظر الدرء ١/ ٢٣٠.

فعل ابن تيمية في مناظرته لنفاة الرؤية - كما هو مبسوط في موضعه من هذا البحث - .

وقد يُنهى عن المناظرة إن كان المناظر ضعيف العلم، أو كان معانداً مكابراً.

وسنورد مناظرات ابن تيمية لأهل الملل والنحل على النسق التالي :

## مناظرات ابن تيمية للنصارى

المناظرة الأولى : حكى شيخ الإسلام مناظرته للنصارى في القاهرة فقال : «لَمَّا قَدِمْتُ الْقَاهِرَةَ اجْتَمَعَ بِي بَعْضُ مُعْظَمِيهِمْ مِنَ الرِّهْبَانِ ، وَنَاطَرْنِي فِي الْمَسِيحِ وَدِينِ النَّصَارَى ، حَتَّى بَيَّنْتُ لَهُ فُسَادَ ذَلِكَ ، وَأَجَبْتُهُ عَمَّا يَدْعِيهِ مِنَ الْحُجَّةِ .

وَكَانَ مِنْ أَوَاخِرِ مَا خَاطَبْتُ بِهِ النَّصْرَانِي أَنْ قُلْتُ لَهُ : أَنْتُمْ مُشْرِكُونَ ، وَبَيَّنْتُ مِنْ شُرْكِهِمْ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْعُكُوفِ عَلَى التَّمَاثِيلِ وَالْقُبُورِ ، وَعِبَادَتِهَا ، وَالِاسْتِغَاثَةِ بِهَا .

قَالَ لِي : نَحْنُ مَا نَشْرِكُ بِهِمْ وَلَا نَعْبُدُهُمْ ، وَإِنَّمَا نَتَوَسَّلُ بِهِمْ ، كَمَا يَفْعَلُ الْمُسْلِمُونَ إِذَا جَاؤُوا إِلَى قَبْرِ الرَّجُلِ الصَّالِحِ ، فَيَتَعَلَّقُونَ بِالشَّجَاكِ الَّذِي عَلَيْهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ .

فَقُلْتُ لَهُ : وَهَذَا أَيْضاً مِنَ الشَّرْكِ ، لَيْسَ هَذَا مِنْ دِينِ الْمُسْلِمِينَ ، وَإِنْ فَعَلَهُ الْجَهَالُ ، فَأَقْرَبُ أَنَّهُ شُرْكٌ ، حَتَّى إِنْ قَسَّيْسَا كَانَ حَاضِراً فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، فَلَمَّا سَمِعَهَا قَالَ : نَعَمْ ، عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ نَحْنُ مُشْرِكُونَ» <sup>(١)</sup> .

المناظرة الثانية : وَقَالَ - أَثْنَاءَ حَدِيثِهِ عَمَّنْ تَلَبَّسَ بِالشَّرْكِ - : «وَهَؤُلَاءِ

(١) مجموع الفتاوى ٢٧ / ٤٦١ ، ٤٦٢ ، باختصار .

يجعلون الرسل والمشايع يدبرون العالم بالخلق والرزق، وقضاء الحاجات وكشف الكربات، وهذا ليس من دين المسلمين، بل النصارى تقول هذا في المسيح وحده لشبهة الاتحاد والحلول، ولهذا لم يقولوا ذلك في إبراهيم وموسى وغيرهما من الرسل، مع أنهم في غاية الجهل في ذلك، فإن الآيات التي بُعث بها موسى أعظم، ولو كان الحلول ممكناً لم يكن للمسيح خاصية توجب اختصاصه بذلك، بل موسى أحق بذلك، ولهذا خاطبتُ من خاطبتُ من علماء النصارى، وكنتُ أنزل معهم إلى أن أطلبهم بالفرق بين المسيح وغيره من جهة الإلهية، فلم يجدوا فرقاً، بل أبين لهم أن ما جاء به موسى من الآيات أعظم، فإن كان هذا حجة في دعوى الإلهية فهو أحق<sup>(١)</sup>.

المناظرة الثالثة: ولما سُجن شيخ الإسلام بمصر سنة ٧٠٧هـ، حصلت له مناظرة مع رهبان النصارى كما أوردها تلميذه إبراهيم بن أحمد الغياني<sup>(٢)</sup> قائلاً: «ولما كان الشيخ في قاعة الترسيم<sup>(٣)</sup>، دخل عنده ثلاثة رهبان من الصعيد، فناظرهم وأقام عليهم الحجة بأنهم كفار، وما هم على الدين الذي كان عليه إبراهيم والمسيح، فقالوا له: نحن نعمل مثل ما

(١) الرد على البكري ص ٣٢٧، وانظر مجموع الفتاوى ١٥/٢٢٨.

(٢) لم أعثر له على ترجمة.

(٣) الترسيم نوع من الحبس. انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣٥/٣٩٩، ١٣٦/١٥.

تعملون، أنتم تقولون بالسيدة نفيسة<sup>(١)</sup>، ونحن نقول بالسيدة مريم، قد أجمعنا نحن وأنتم على أن المسيح ومريم أفضل من الحسين ومن نفيسة، وأنتم تستغيثون بالصالحين الذين قبلكم، ونحن كذلك.

فقال لهم: وإن من فعل ذلك ففيه شبه منكم، وهذا ما هو دين إبراهيم الذي كان عليه، فإن الدين الذي كان إبراهيم عليه أن لا نعبد إلا الله وحده، لا شريك له، ولا نذله، ولا صاحبة له، ولا ولد له، ولا نشرك معه ملكاً، ولا نبياً، ولا صالحاً، وإن الأمور التي لا يقدر عليها غير الله لا تطلب من غيره، مثل: تفريج الكربات، وغفران الذنوب.

والأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - تؤمن بهم وتعظمهم، ونصدتهم في جميع ما جاءوا به ونطيعهم كما قال نوح وصالح وهود وشعيب: ﴿أَنْ اَعْبُدُوا اللَّهَ وَأَتَّقُوهُ وَأَطِيعُوا﴾ [نوح: ٣]، فجعلوا العبادة والتقوى لله وحده، والطاعة لهم، فإن طاعتهم من طاعة الله، فلو كفر أحد بنبي من الأنبياء وآمن بالجميع ما نفعه إيمانه حتى يؤمن بذلك النبي.

(١) هي نفيسة بنت الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما، وهي من الصالحات العابدات، كانت في المدينة ثم تحولت إلى مصر، وتوفيت بها سنة ٢٠٨ هـ.

انظر سير أعلام النبلاء ١٠/١٠٦، البداية والنهاية ١٠/٢٦٢، شذرات الذهب ٢/٢١.

فلما سمعوا ذلك منه قالوا: الدين الذي ذكرته خير من الدين الذي نحن وهؤلاء عليه<sup>(١)</sup>.

المناظرة الرابعة: ورد على النصاري تشبيههم ظهور اللاهوت في الناسوت بظهور الروح في البدن، وأنه إذا كان البدن يتألم بما يصيب الروح من الألم، فيلزم النصاري أن يكون الناسوت لما صلب وتوجع أن يكون أيضاً اللاهوت متوجعاً، ثم ساق هذه المناظرة: «وقد خاطبت بهذا بعض النصاري، فقال لي: الروح بسيطة، أي لا يلحقها ألم، فقلت له: فما تقول في أرواح الكفار بعد الموت أمنعمة، أو معذبة؟ فقال: هي في العذاب، فقلت: فعلم أن الروح المفارقة تنعم وتعذب، فإذا شبهتهم اللاهوت في الناسوت، بالروح في البدن، لزم أن تتألم إذا تألم الناسوت، كما تتألم الروح إذا تألم البدن. فاعترف هو وغيره بلزوم بذلك<sup>(٢)</sup>.

وبالنظر في تلك المناظرات وما يجليها من تقريرات لشيخ الإسلام، نسوق الأمور التالية:

١ - لا يخفى الأثر السلبي لانحراف المنتسبين إلى الإسلام، وكيف احتج به النصاري هاهنا في تسويغ شركهم، فالنصاري يشركون المسيح

(١) الجامع لسيرة ابن تيمية ص ٨٩، ٩٠، باختصار، وانظر مجموع الفتاوى ٣٧٠/١، ٣٧١.

(٢) الجواب الصحيح ١٧٢/٢.

ومريم، كما أن من المسلمين من يشرك الحسين - رضي الله عنه - ونفيسة .  
 ورحم الله ابن القيم<sup>(١)</sup> إذ يقول: «ولقد دعونا نحن وغيرنا كثيراً من  
 أهل الكتاب إلى الإسلام، فأخبروا أن المانع لهم ما يرون عليه المنتسبين  
 إلى الإسلام، ممن يعظمهم الجهال من البدع والظلم والفجور والمكر  
 والاحتيال، ونسبة ذلك إلى الشرع، ولمن جاء به، فساء ظنهم بالشرع  
 وبمن جاء به .

فالله طليب قطاع طريق الله وحسيبهم»<sup>(٢)</sup>.

ومع هذا الانحراف في واقع المسلمين، إلا أن ابن تيمية كان صاحب  
 استعلاء في إيمانه، ورسوخ في حجته، فقد أقام عليهم الحجة، فاعترفوا  
 بشركهم، وصحة دين الإسلام، بل إن بعض النصاري أسلم على يد ابن  
 تيمية وحسن إسلامه، كداود المتطبب<sup>(٣)</sup>، والذي صار من علماء أهل  
 السنة، وصنّف كتاباً في الطب النبوي .

(١) هو الشيخ العلامة شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي، برع في  
 علوم متعددة، كان جريء الجنان، واسع العلم، عارفاً بالخلاف، ومذهب  
 السلف، له تصانيف كثيرة، توفي بدمشق سنة ٧٥١هـ .

انظر: البداية والنهاية ١٤ / ٢٣٤، الدرر الكامنة ٤ / ٢١ .

(٢) إغاثة اللهفان ٢ / ٤١٦ .

(٣) هو داود بن أبي الفرج الدمشقي، أسلم على يد ابن تيمية سنة ٧٠١هـ، وصنف  
 كتاب الطب النبوي وحكى فيه نصوصاً عن أحمد، توفي داود سنة ٧٣٧هـ .

انظر الجواهر المنضد لابن عبد الهادي (ابن المبرد) ص ٣٨ .

٢ - بين ابن تيمية - من خلال مناظرته في السجن - مناقضة النصارى لدين الإسلام الذي بعث الله به جميع المرسلين، وقد عني ابن تيمية في مواطن كثيرة بتقرير هذا الإسلام العام وهو عبادة الله تعالى وحده لا شريك له<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك قوله: «والذي أنزله الله هو دين واحد اتفقت عليه الكتب والرسل، وهم متفقون في أصول الدين وقواعد الشريعة، وإن تنوعوا في الشريعة والمنهاج».

- إلى أن قال -: فإن المسلمين واليهود والنصارى متفقون على أن في الكتب الإلهية الأمر بعبادة الله وحده لا شريك له، وأنه أرسل إلى الخلق رسلاً من البشر، وأنه أوجب العدل وحرّم الظلم والفواحش والشرك، وأمثال ذلك من الشرائع الكلية<sup>(٢)</sup>.

٣ - لم يتردد شيخ الإسلام في الحكم على تلك الأعمال التي تلبس بها من يدعي الإسلام، فبين أن طلب الشفاعة شرك سواء فعله نصراني أو من ينتسب إلى الإسلام<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: الجواب الصحيح ١/ ١١، ٣٧٦، والتدمرية ص ١٦٨، اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٨٣١، مجموع الفتاوى ١٩/ ١٠٦.

(٢) الجواب الصحيح ١/ ٣٧٦، ٣٧٧، باختصار.

(٣) وما يلحق بذلك ما حكاه ابن حزم من تحريف النصارى والإنجيل، واحتجاجهم على أهل الإسلام بمقالة الرافضة بتبديل القرآن.. فأجاب ابن حزم قائلاً: الروافض ليسوا من المسلمين، وأنها طائفة تجري مجرى اليهود والنصارى في الكذب والكفر الفصل ٢/ ٢١٣.

ونظير ذلك أنه لما ساق اعتراض بعضهم بأن الغلو والشرك والبدع في الرفضة موجودٌ في كثير من المنتسبين إلى السنة، أجاب قائلاً: «هذا كله مما نهى الله عنه ورسوله، وكل ما نهى الله عنه ورسوله فهو مذموم منهي عنه، سواء كان فاعله منتسباً إلى السنة أو إلى التشيع»<sup>(١)</sup>.

٤- فرّق ابن تيمية - اتباعاً للنصوص الشرعية - بين ما كان حقاً لله تعالى وحده كالعبادة والتقوى، وما كان حقاً لرسوله كالطاعة، فإن من يطع الرسول فقد أطاع الله، وقد قرر ذلك في مواضع كثيرة<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك قوله: «والله سبحانه له حقوق لا يشركه فيها غيره، وللرسل حقوق لا يشركهم فيها غيرهم، وللمؤمنين بعضهم على بعض حقوق مشتركة، فالله تعالى مستحق أن نعبدّه ولا نشرك به شيئاً، وهذا أصل التوحيد الذي بعثت به الرسل».

ويدخل في ذلك أن لا نخاف إلا إياه، ولا نتقي إلا إياه، كما قال - تعالى -: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [النور: ٥٢]، فجعل الطاعة لله وللرسول، وجعل الخشية والتقوى لله وحده<sup>(٣)</sup>.

(١) منهاج السنة النبوية ١/ ٤٨٣.

(٢) انظر: منهاج السنة النبوية ٢/ ٤٤٦، والتدمرية ص ١٩٩، واقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٨٢٦، مجموع الفتاوى ١/ ١٨١، ١٠/ ٣٦.

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٨٢٥، ٨٢٦، باختصار.

٥ - ذكر ابن تيمية - بعد إحدى المناظرات السابقة - أن « النصارى يفرحون بما يفعله أهل البدع والجهل من المسلمين مما يوافق دينهم، ويشابهونهم فيه، ويحبون أن يجعلوا رهبانهم مثل عباد المسلمين، وقسيسيهم مثل علماء المسلمين، فإن عقلاءهم لا ينكرون صحة دين الإسلام، بل يقولون: هذا طريق إلى الله، وهذا طريق إلى الله»<sup>(١)</sup>.

كما حذر شيخ الإسلام وغلظ من تسويغ اتباع النصرانية أو اليهودية، كما عليه أكثر اليهود والنصارى، والذين يرون دين المسلمين واليهود والنصارى بمنزلة المذاهب الأربعة في دين المسلمين، فتحدث عن هذه المسألة في غير موضع<sup>(٢)</sup>، فقال: «ومعلوم بالاضطرار من دين المسلمين باتفاق جميع المسلمين أن من سوغ غير دين الإسلام، أو اتباع شريعة غير شريعة محمد ﷺ فهو كافر، وهو ككفر من آمن ببعض الكتاب، وكفر ببعض الكتاب»<sup>(٣)</sup>.

٦ - أظهر شيخ الإسلام - في المناظرة الرابعة - تهافت قول النصارى في تشبيههم ظهور اللاهوت في الناسوت بظهور الروح في البدن، وما يلزمهم من التنقص لله عز وجل.

(١) مجموع الفتاوى ١٧ / ٤٦٢ ، باختصار .

(٢) انظر: الرد على المنطقيين ص ٢٨٢ ، مجموع الفتاوى ١٧ / ٤٦٣ ، ٢٨ / ٥٢٣ .

(٣) مجموع الفتاوى ٢٨ / ٥٢٤ .

كما كشف ابن تيمية ذاك التناقض الصريح عند النصراني عند ما زعم أن الروح لا يلحقها ألم، مع أنه مقرّ بأن أرواح الكفار في ألم وعذاب، كما هو عند النصارى<sup>(١)</sup>.

وهذه المناظرة غيض من فيض في تناقض النصارى واضطرابهم.

ورحم الله ابن حزم<sup>(٢)</sup>، إذ يقول في وصفهم: «ولولا أن الله تعالى وصف قولهم في كتابه إذ يقول: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣]، لما انطلق لسان مؤمن بحكاية هذا القول العظيم الشنيع. . . وتالله لو لا أننا شاهدنا النصارى، ما صدقنا أن في العالم عقلاً يسع هذا الجنون»<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن تيمية في هذا الشأن: «قال طائفة من العقلاء: إن عامة مقالات الناس يمكن تصورها إلا مقالة النصارى، وذلك أن الذين وضعوها لم يتصوروا ما قالوا، بل تكلموا بجهل، وجمعوا في كلامهم بين النقيضين، ولهذا قال بعضهم: لو اجتمع عشرة نصارى لتفرقوا عن أحد عشر قولاً»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: اليوم الآخر بين اليهودية والمسيحية والإسلام لفرج الله عبدالباري، ص ٩٧.

(٢) هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الظاهري الأندلسي، فقيه حافظ، وأديب، وزير، صاحب التصانيف المشهورة، توفي سنة ٤٥٦ هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٨٤، وشذرات الذهب ٣/ ٢٩٩.

(٣) الفصل ١/ ١١١، ١١٢، باختصار.

(٤) الجواب الصحيح ٢/ ١٥٥، وانظر: إغاثة اللهفان لابن القيم ٢/ ٤١٠، ٤١٤.

## مناظرات ابن تيمية لأهل الاتحاد ووحدة الوجود

عني شيخ الإسلام بمناظرات أهل الاتحاد ووحدة الوجود عناية ظاهرة، كما امتحن وأوذى بسببهم، فحكى مناظراته المتعددة لهم، وأوردها مختصرة في مواطن، وبسطها في مواطن أخرى، وسنورد - بعد التبع والاستقراء - جملة من تلك المناظرات كما صاغها شيخ الإسلام، وذلك على النحو الآتي:

المناظرة الأولى: يقول شيخ الإسلام: «وقد كان عندنا بدمشق الشيخ المشهور الذي يقال له ابن هود، وكان من أعظم من رأيناه من هؤلاء الاتحادية زهداً ومعرفة، وكان أصحابه يعتقدون فيه أنه الله، وأنه - أعني ابن هود<sup>(١)</sup> - هو المسيح بن مريم، ويقولون: إن أمه كان اسمها مريم، وكانت نصرانية، ويعتقدون أن قول النبي ﷺ: «ينزل فيكم ابن مريم»<sup>(٢)</sup> هو هذا وأن روحانية عيسى تنزل عليه.

وقد ناظرني في ذلك من كان أفضل الناس إذ ذاك معرفة بالعلوم

(١) ابن هود هو حسن بن علي المغربي الأندلسي، متصوف فيلسوف، له صلة باليهود، صاحب شطح وذهول، ملك سنة ٦٩٩ هـ.

انظر، شذرات الذهب ٤٤٦/٥، والأعلام ٢/٢٠٣.

(٢) أخرجه البخاري ك الأنبياء ح (٣٤٤٨)، ومسلم ك الإيمان ح (٢٤٢).

الفلسفية وغيرها، مع دخوله في الزهد والتصوف، وجرى لهم في ذلك مخاطبات ومناظرات يطول ذكرها جرت بيني وبينهم، حتى بينت لهم فساد دعواهم بالأحاديث الصحيحة الواردة في نزول عيسى بن مريم، وأن ذلك الوصف لا ينطبق على هذا، وبيّنت فساد ما دخلوا فيه من القرمطة، حتى ظهرت مباحلتهم وحلفت لهم أن ما ينتظرونه من هذه لا يكون ولا يتم، وأن الله لا يتم أمر هذا الشيخ، فأبرّ الله تلك الأقسام، والحمد لله رب العالمين، هذا مع تعظيمهم لي بمعرفتي عندهم، وإلا فهم يعتقدون أن سائر الناس محجوبون جهال بحقيقتهم وغوامضهم، حتى قال لي شيخ مشهور من شيوخهم لما بينت له حقيقة قولهم، فأخذ يستحسن ويعظم معرفتي بقولهم، وقال: هؤلاء الفقهاء صم بكم عمي فهم لا يعقلون، فقلت له: هب أن الفقهاء كذلك بالله أهذا القول موافق لدين الإسلام؟

وقال لي بعض من كان يصدق هؤلاء الاتحادية ثم رجع عن ذلك، فكان من أفضل الناس وأكابرهم: ما المانع من أن يظهر الله في صورة بشر والنبي ﷺ يقول في الدجال «إنه أعور<sup>(١)</sup>»، وإن ربكم ليس بأعور» فلولا جواز ظهوره في هذه الصورة لما احتاج إلى هذا في كلام له؟ فبيّنت له امتناع ذلك من وجوه، وتكلمت معه في ذلك بكلام طال عهدي به، لست أضبطه الآن، حتى تبين له بطلان ذلك، وذكرت له أن هذا الحديث

(١) أخرجه البخاري ك الفتق ح (٧١٢٧)، ومسلم ك الإيمان ح (٢٩٣٣).

لا حجة فيه ، والله سبحانه قد بين عبودية المسيح وكفر من ادعى فيه الإلهية<sup>(١)</sup>.

المناظرة الثانية: وسطر شيخ الإسلام مناظرة أخرى مع أهل وحدة الوجود فقال: ولما اجتمع بي بعض حذاقهم، وعنده أن هذا المذهب هو غاية التحقيق الذي ينتهي إليه الأكملون من الخلق، ولا يفهمه إلا خواصهم، وذكر أن الإحاطة هو الوجود المطلق. قلت له: فأنتم تثبتون أمركم على القوانين المنطقية، ومن المعروف في قوانين المنطق أن المطلق لا يوجد في الخارج مطلقاً، بل لا يوجد إلا معيناً، فلا يكون الوجود المطلق موجوداً في الخارج، فبُهِت، ثم أخذ يفتش لعله يظفر بجواب، فقال: نستثني الوجود المطلق من الكليات، فقلت له: غلبت، وضحكتُ لظهور فساد كلامه.

وذلك أن القانون المذكور لو فرّق فيه بين مطلق ومطلق لفسد القانون، ولأن هذا فرق بمجرد الدعوى والتحكم، ولأن ما في القانون صحيح في نفسه وإن لم يقلوه، وهو يعم كل مطلق<sup>(٢)</sup>.

«وقال لي رجل من أعيانهم: بلغنا أنك ترد على الشيخ عبد الحق<sup>(٣)</sup>، نحن نقول إن الناس ما يفهمون كلامه، فإن كنت تشرحه

(١) السبعينية (بغية المرئاد) ص ٥٢٠، ٥٢١، باختصار.

(٢) الصفدية ١/٢٩٦.

(٣) وهو ابن سبعين.

لنا وبين فسادة قبلناه وإلا فلا .

فقلت له : نعم ، أنا أبين لك مراده من كتبه كالبُد والإحاطة والفقرية<sup>(١)</sup> وغير ذلك .

فقال : عندنا الكتاب الخاص الذي يسمى «لوح الأصالة» وهو سر السر ، وهو الذي نطلب بيانه ، ولم أكن رأيته ، فذهب وجاء به ، ففسرته له حتى تبين مراده ، وكتب أسئلة سألني عنها تكلمت فيها على أصل قولهم ، وقول ابن عربي وابن سينا ومن ضاهى هؤلاء ، وبينت له أن أصل قولهم يرجع إلى الوجود المطلق ، ثم بينت له أن المطلق لا يكون إلا في الأذهان لا في الأعيان ، وكان له فضيلة ، فلما تبين له ذلك أخذ يصنف في الرد عليهم ، وذهب إلى شيخ كبير منهم فقال له : بلغني أنك جرى بينك وبين فلان كلام ، قال : نعم ، قال : أي شيء قال لك ؟ قال : فقال لي : آخر أمركم ينتهي إلى الوجود المطلق ، قال : جيد ، قال : بأي شيء يرد ذلك ؟ قال : المطلق إنما هو في الأذهان لا في الأعيان ، فقال : أخرب بيوتنا وقلع أصولنا<sup>(٢)</sup> .

(١) كتاب البُد وهو كتاب بد العارف لابن سبعين ، وهو مطبوع بتحقيق د . جورج ، كما حققه عبدالرحمن بدوي ، والإحاطة إحدى رسائل ابن سبعين ، وقد طُبعت ضمن رسائل ابن سبعين بتحقيق عبدالرحمن بدوي ، والرسالة الفقرية ولوح الأصالة من رسائل ابن سبعين أيضاً .  
انظر : النبوات لابن تيمية ١ / ٣٩٩ ، الوحدة المطلقة عند ابن سبعين لمحمد ياسر شرف ص ٣٥ - ٣٨ .

(٢) الصفدية ١ / ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، وانظر : النبوات ١ / ٣٩٨ - ٤٠١ .

وأضاف شيخ الإسلام - في مصنف آخر - قائلاً: «وسألني هذا عما يحتجون به من الحديث مثل الحديث المذكور في العقل<sup>(١)</sup>، ومثل حديث: كنت كنزاً لا أعرف فأحببت أن أعرف وغير ذلك، فكتبتُ جواباً مبسوطاً، وذكرتُ أنَّ هذه الأحاديث موضوعة»<sup>(٢)</sup>.

المنظرة الثالثة: ومن مناظراته ومخاطباته لشيخ تلك الطائفة ما حكاه قائلاً: «وقد خاطبني مرة شيخ من هؤلاء، وكان ممن يظن أن الحلاج<sup>(٣)</sup> قال: «أنا الحق» لكونه كان في هذا التوحيد، فقال: الفرق بين فرعون والحلاج أن فرعون قال: ﴿فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى﴾ [النازعات: ٢٤]، وهو يشير إلى نفسه، وأما الحلاج فكان فانياً عن نفسه، والحق نطق على لسانه، فقلت له: أفصار الحق في قلب الحلاج ينطق على لسانه، كما ينطق الجنى على لسان المصروع.

وهو سبحانه بائن عن قلب الحلاج وغيره من المخلوقات، فقلب الحلاج أو غيره كيف يسع ذات الحق؟ ثم الجنى يدخل في جسد الإنسان، لا يكون الجنى في قلبه فقط، فإن القلب كل ما قام به وإنما هو عرض من

(١) يعني الحديث الموضوع: «أول ما خلق الله العقل... إلخ»، وانظر تفصيل الكلام عن هذا الحديث في السبعينية ص ١٧١-١٨٢، والصفدية ١/ ٢٣٣.

(٢) النبوات ١/ ٤٠٢.

(٣) هو الحسين بن منصور الحلاج. نشأ بستر وخالط الصوفية وزعم أن الله حل فيه، فأمر الخليفة المقتدر بصلبه وقتله سنة ٣٠٩ هـ.

انظر: تاريخ بغداد ٨/ ١١٢-١٤١، سير أعلام النبلاء ١٤/ ٣١٣-٣٥٤.

الأعراض، ليس شيئاً موجوداً قائماً بنفسه.

وهؤلاء قد يدعون أن ذات الحق قامت بقلبه فقط، فهذا يستحيل في حق المخلوق فكيف بالخالق جل جلاله؟<sup>(١)</sup>.

المناظرة الرابعة: ودون شيخ الإسلام مناظرة رابعة مع الاتحادية فقال: «وقد خاطبني مرة شيخ من شيوخ هؤلاء الضلال، لما قدم التتار آخر قدماتهم، وكنت أحرض الناس على جهادهم، فقال لي هذا الشيخ: أقاتل الله؟ فقلت له: هؤلاء التتار هم الله، وهم من شر الخلق؟ هؤلاء خارجون عن دين الله، وإن قدر أنهم كما يقولون فالذي يقاتلهم هو الله، ويكون الله يقاتل الله؟ وقول هذا الشيخ لازم هذا وأمثاله»<sup>(٢)</sup>.

بالنظر إلى تلك المناظرات وملابس وقوعها وما يلحق بها، تظهر الأمور الآتية:

١ - اهتم شيخ الإسلام بمناظرة أهل وحدة الوجود، وقرر بطلان مذهبهم في عدة مصنفات، نظراً لعظم محنتهم، وتفاقم شأنهم، كما أوضحه بقوله: «ولهذا لما وقعت محنة هؤلاء بمصر والشام، وأظهروا مذهب الجهمية الذي هو شعارهم في الظاهر، وكنتموا مذهب الاتحادية الذي هو حقيقة نجهمهم، وأضلوا بعض ولاة الأمور حتى يرفعوا

(١) منهاج السنة النبوية ٥/٣٧٨، ٣٧٩، باختصار يسير.

(٢) الرد على البكري ص ١٩١، وانظر مجموع الفتاوى ٢/٣٠٩.

إخوانهم، ويهينوا من خالفهم، وصار كل من كان إلى الإسلام أقرب، أقصوه وعزلوه وخفضوه، وكل من كان عن الإسلام أبعد رفعوه، حتى رفعوا شخصاً كان نصرانياً وصيّروه بعد الإسلام سبعينياً<sup>(١)</sup> فرفعوا درجته حتى جعلوا لا يصل إلى أحد رزقاً، ولا ولاية إلا بخطه، هنالك ابتلي المؤمنون وزلزلوا زلزلاً شديداً، حتى أزال الله كلمتهم عن المسلمين، وأذلهم بعد العز، وأهلك من أهلك منهم، وكشف أسرارهم وهتك أستارهم<sup>(٢)</sup>.

وذكر شيخ الإسلام- في موضع آخر- أن ما جرى للمؤمنين مع أولئك الاتحادية هي أشهر المحن الواقعة في الإسلام<sup>(٣)</sup>.

٢- بين ابن تيمية شناعة كفرهم، وكشف عن زندقتههم- في مواطن كثيرة- فكان مما قاله: «وأما ما جاء به هؤلاء من الاتحاد العام، فما علمتُ أحداً سبقهم إليه إلا من أنكر وجود الصانع، مثل فرعون والقرامطة، وذلك أن حقيقة أمرهم أنهم يرون أن عين وجود الحق هو عين وجود الخلق، وأن وجود ذات الله خالق السموات والأرض، هي نفس وجود المخلوقات، فلا يتصور عندهم أن يكون الله تعالى خلق غيره، ولا أنه

(١) على طريقة ابن سبعين، وهو عبد الحق الرقوتي، اشتغل بالفلسفة فأصابه إلحاد، وجاور بغار حراء راجياً النبوة، هلك عام ٦٦٩ هـ، انظر البداية والنهاية ١٣/٦١، وشذرات الذهب ٥/٣٢٩.

(٢) الصفدية ١/ ٢٧١، ٢٧٢، باختصار يسير.

(٣) انظر السبعينية ص ٥٢٧.

رب العالمين . . »<sup>(١)</sup>.

إلى أن قال: « وكنت أخاطب بكشف أمرهم لبعض الفضلاء الضالين، وأقول إن حقيقة أمرهم هو حقيقة قول فرعون، المنكر لوجود الخالق الصانع، حتى حدثني بعض عن كثير من كبارهم أنهم يعترفون ويقولون نحن على قول فرعون »<sup>(٢)</sup>.

وقال في موضع آخر: « فإن هؤلاء حقيقة قولهم تعطيل الصانع، وأنه ليس وراء الأفلاك شيء، فلو عدمت السموات والأرض لما يكن ثم شيء موجود، ولهذا كان يصرح بذلك التلمساني، وهو كان أعرفهم بقولهم وأكملهم تحقيقاً له، ولهذا خرج إلى الإباحة والفجور، وكان لا يحرم الفواحش ولا المنكرات، ولا الكفر والفسوق والعصيان.

وحدثني الثقة الذي رجع عنهم لما انكشفت له أسرارهم أنه قرأ عليه، «فصوص الحكم» لابن عربي، قال: فقلت له: هذا الكلام يخالف القرآن. فقال القرآن كله شرك، وإنما التوحيد في كلامنا<sup>(٣)</sup>.

ومعلوم أن أصول الإيمان ثلاثة: الإيمان بالله ورسله واليوم الآخر، وهم الحدوا في الأصول الثلاثة، أما الإيمان بالله فجعلوا وجود المخلوق هو وجود الخالق، وهذا غاية التعطيل، وأما الإيمان باليوم الآخر، فادعى

(١) مجموع الفتاوى ٢ / ٤٦٦.

(٢) مجموع الفتاوى ٢ / ٤٦٨.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى ٢ / ١٢٧.

ابن عربي أن أصحاب النار يتنعمون في النار، كما يتنعم أهل الجنة، وأنه يسمى عذاباً من عذوبة طعامه.

ولهذا قال بعض أصحابنا لهؤلاء الملاحدة: الله يذيقكم هذه العذوبة.

وأما الإيمان بالرسول فقد ادعوا أن خاتم الأولياء أعلم بالله من خاتم الأنبياء، وأن خاتم الأنبياء هو وسائر الأنبياء يأخذون العلم بالله من مشكاة خاتم الأولياء<sup>(١)</sup>.

٣- مع أن شيخ الإسلام ابن تيمية قد امتحن بسببهم، فشكوه إلى الدولة<sup>(٢)</sup>، إلا أنه ظل شديد الإنكار عليهم مباشرة الاحتساب بنفسه، وأكد على أهمية الاحتساب عليهم، وأن القيام عليهم من أكد الواجبات، فقال: «إن القيام على هؤلاء من أعظم الواجبات، لأنهم أفسدوا العقول والأديان، على خلق من المشايخ والعلماء، والملوك والأمراء، وهم يسعون في الأرض فساداً، ويصدون عن سبيل الله»<sup>(٣)</sup>.

وقال في موضع آخر: «إن إنكار هذا المنكر الساري في كثير من المسلمين أولى من إنكار دين اليهود والنصارى، الذي لا يضل به المسلمون، لاسيما وأقوال هؤلاء شر من أقوال اليهود والنصارى

(١) الصفدية ١/ ٢٤٤-٢٤٧، باختصار.

(٢) انظر: العقود الدرية ص ١٧٨، البداية والنهاية ١٤/ ٤٥، والدرء ٥/ ١٧٠.

(٣) مجموع الفتاوى ٢/ ١٣٢.

وفرعون، ومن عرف معناها واعتقدها كان من المنافقين.

وليس لهذه المقالات وجه سائق. . فإن ضررها على المسلمين أعظم من ضرر السموم التي يأكلونها ولا يعرفون أنها سموم. . فهؤلاء يسقون الناس شراب الكفر والإلحاد في آنية أنبياء الله وأوليائه، ويلبسون ثياب المجاهدين في سبيل الله، وهو في الباطن من المحاربين لله ورسوله<sup>(١)</sup>.

كما تحدث عن نفاقهم وتلونهم، وإنكاره عليهم فقال: «فإن أحد هؤلاء إن أمكن أن يدّعي الإلهية أو النبوة، ولو بعبارة غريبة لا ينفر عنه الناس فعل، حتى كان في زماننا غير واحد ممن اجتمع بي وأنكرت عليه، وجري لنا في القيام عليهم فصول ممن يدّعي الرسالة ظاناً أن هذا يسلم له، إذا لم تسلم له النبوة، فيدّعون الرسالة، فإذا جاء من يخاف منه من العلماء، ادّعى أحدهم الإرسال العام الكوني كإرسال الرياح وإرسال الشياطين<sup>(٢)</sup>».

ومن وقائع احتسابه عليهم ما كتبه قائلاً: «وغاية من تجده يتحرى الحق منهم أن يقول: العالم لا هو الله ولا غير الله».

ولما وقعت محنة هؤلاء الملاحدة المشهورة، وجري فيها ما جرى من الأحوال، ونصر الله الإسلام عليهم، طلبنا شيوخهم لتتوبهم، فجاء من

(١) مجموع الفتاوى ٢/ ٣٥٩، ٣٦٠، باختصار.

(٢) السبعينية ص ٣٩١. ٣٩٢.

كان من شيوخيهم، وقد استعد لأن يظهر عندنا غاية ما يمكن أن يقوله لنا ليسلم من العقاب، فقلنا له: العالم هو الله أو غيره؟ فقال: لا هو الله ولا غيره.

وهذا كان عنده هو القول الذي لا يمكن أحد أن يخالف فيه، ولو علم أنا ننكره لما قاله لنا، وكان من أعيان شيوخيهم ومحققهم<sup>(١)</sup>.

٤- تضمنت هذه المناظرات الرحمة بالخلق والإشفاق عليهم، والحرص على هدايتهم، فقد أظهر شيخ الإسلام الحق وأبانه لأولئك الاتحادية، فاهتدئ منهم أقوام، وصاروا دعاة للحق.

فلم تكن هذه المناظرات مجرد إقامة حجة وكشف شبهة، بل كانت سبيلاً إلى التزام السنة والجماعة، لما تحلى به شيخ الإسلام من أدب المناظرة، وظهور الحجة، ودرايته العميقة بمذاهب القوم، وتنزله معهم.

يقول شيخ الإسلام- في هذا المقام -: «فلما يَسَّرَ الله أني بينت لهم حقائقهم، وكتبت في ذلك من المصنفات ما علموا به أن هذا هو تحقيق قولهم، وتبين لهم بطلانه بالعقل الصريح، والنقل الصحيح، رجع عن ذلك من علمائهم وفضلائهم من رجع، وأخذ هؤلاء يثبتون للناس تناقضهم، ويردونهم إلى الحق»<sup>(٢)</sup>.

(١) الدرء ٦/ ١٧٢.

(٢) منهاج السنة النبوية ٨/ ٢٦.

ويقول أيضاً: «وقد قال لي أفضل شيوخ هؤلاء بالديار المصرية لما أوقفته على بعض هذا الكتاب<sup>(١)</sup>. فقال: هذا كفر، وقال لي في مجلس آخر: «هذا الكتاب عندنا من أربعين سنة نعظمه، ونعظم صاحبه، ما أظهر لنا هذه المصائب إلا أنت»<sup>(٢)</sup>.

ومن أجل هداية أولئك، ودعوتهم إلى الحق، كان الشيخ يتنزل معهم لعلهم يرجعون، كما في المناظرة الأولى، وكما جاء في إحدى مخاطباته لهم قائلاً: «وقلت لبعض حذاقهم: هب أن هذا الوجود المطلق ثابت في الخارج، وأنه عين الموجودات المشهودة، فمن أين لك أن هذا هو رب العالمين الذي خلق السموات والأرض وكل شيء؟ فاعترف بذلك، قال: هذا ما فيه حيلة»<sup>(٣)</sup>.

ومن باب الإشفاق على المغترين بالاتحادية، حكى شيخ الإسلام لهم هذا المثال، فقال: «ولقد ضربتُ لهم مرة مثلاً يقوم أخذوا طائفة من الحجاج ليحجوا بهم، فذهبوا بهم إلى قبرص لينصّروهم، فقال لي بعض من كان قد انكشف له ضلالهم من أتباعهم، لو كانوا يذهبون بنا إلى قبرص لكانوا يجعلوننا نصارى، وهؤلاء كانوا يجعلوننا شراً من النصارى.

(١) يعني: كتاب الفصوص، لابن عربي.

(٢) السبعينية، ص ٤٨٨.

(٣) الجواب الصحيح ٣ / ٨١.

والأمر كما قال هذا القائل<sup>(١)</sup>.

ومع أن شيخ الإسلام كشف عن مقالات ابن عربي<sup>(٢)</sup> وما تحويه من أنواع الكفر البواح<sup>(٣)</sup>، والردة المغلظة، إلا أنه قال عنه: «والله تعالى أعلم بما مات الرجل عليه، والله يغفر لجميع المسلمين والمسلمات، المؤمنين والمؤمنات، والأحياء منهم والأموات»<sup>(٤)</sup>.

٥- إذا كان ابن تيمية يقرر أنه لا يحتج مبطل بأية أو حديث صحيح على باطله إلا وفي ذلك الدليل ما يدل على نقيض قوله<sup>(٥)</sup>، فإنه قد حقق ذلك وطبقه في رده على أهل الاتحاد ووحدة الوجود.

ومن ذلك احتجاجهم بحديث الرؤية<sup>(٦)</sup> على ظهور الله تعالى في

(١) مجموع الفتاوى ٢ / ٣٦١.

(٢) هو أبو بكر محمد بن علي الطائي، ارتحل وطاف البلدان، نطق بوحدة الوجود كما في كتابه «الفصوص» وكان يقول بقدوم العالم، هلك سنة ٦٣٨ هـ. انظر: سير أعلام النبلاء ٤٨ / ٢٣، شذرات الذهب ١٩٠ / ٥.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى ٢ / ١٢٢ - ١٣٣.

(٤) مجموع الفتاوى ٢ / ٤٦٩.

(٥) انظر: الدرر ١ / ٣٧٤، مجموع الفتاوى ٨ / ٢٩، حادي الأرواح لابن القيم ص ٢٠٨.

(٦) يعني حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن أناساً قالوا لرسول الله ﷺ: هل نرى ربنا يوم القيامة؟ قال رسول الله ﷺ: نعم هل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر؟ قالوا: لا يا رسول الله. قال: هل تضارون في رؤية الشمس ليس دونها سحاب؟ قالوا: لا. قال: فلأنكم ترونه كذلك. الحديث أخرجه البخاري كالتوحيد (٧٤٣٧) ومسلم كالإيمان ح (٣٠٢).

كل صورة من الصور المشهودة في الدنيا والآخرة، حيث بين شيخ الإسلام أن الحديث حجة عليهم<sup>(١)</sup>، ودليل على فساد مذهبهم من وجوه:

أ- «أن ناساً سألوا رسول الله ﷺ هل يرون ربهم يوم القيامة؟ ولم يسألوه عن رؤيته في الدنيا، فلإن هذا كان معلوماً عندهم أنهم لا يرونه في الدنيا، وقد أخبرهم النبي ﷺ بذلك»<sup>(٢)</sup>.

إلى أن قال: «فلا أحد من الناس يرى الله في الدنيا بعينه، لا في صورة ولا في غير صورة، وأن الحديث الذي احتج به الاتحادية على تجليه لهم من الصور في الدنيا يدل على نقيض ذلك»<sup>(٣)</sup>.

ب- «لو كانت الرؤية هي تجليه في صور المخلوقات كلها كما يقوله الاتحادية لقال لهم: إنكم ترون ربكم في هذه الصور»<sup>(٤)</sup>.

ج- «إنه قال» لا تضامون في رؤيته، و«لا تضارون في رؤيته» أي لا يلحقكم ضمير ولا ضميم. وهذا كله بيان لرؤيته في غاية التجلي والظهور، وبحيث لا يلحق الرائي ضرر ولا ضميم، كما يلحق عند رؤية الشيء الخفي والبعيد.

(١) انظر السبعينية ص ٤٥١.

(٢) السبعينية ص ٤٦٦.

(٣) السبعينية ص ٥٢٨، بتصرف يسير.

(٤) السبعينية ص ٥٢٩.

وعلى قول هؤلاء الأمر العكس ، فإنهم إذا قالوا يتجلّى في كل صورة ، من صورة الذباب والبعوض ونحو ذلك من الأجسام الصغيرة ، فمعلوم ما يلحق في رؤيتها من الضيم<sup>(١)</sup> .

٦ - تميّز شيخ الإسلام بقوة الحجة وحضورها ، فقد كشف عن شبهات القوم ، كما في نقضه لما في «لوح الأصاله» مع أنه لم يطلع عليه إلا آنذاك - كما سبق آنفاً - .

كما عني ابن تيمية بنقض أصول الاتحادية وأهل وحدة الوجود ومصادرهم ، فلا يمكن قطع دابر تلك الشبه إلا بملاحقة أصولها<sup>(٢)</sup> ، ومن ذلك تقريره - في غير موضع - أن المطلق في الأذهان لا في الأعيان ، فاعترفوا عندئذ بأن هذا التقرير يقلع أصولهم ويخرب بيوتهم ، كما جاء في المناظرة الثانية .

ومن ذلك أنه أبطل مقالة الاتحادية من خلال نقض دعواهم بالكشف ، وهو من مصادرهم التي عولوا عليها ، حيث قال : «لكن هؤلاء يقولون : إن لم تترك العقل والنقل لم يحصل لك التحقيق الذي حصل لنا ، ويقولون : ثبت عندنا في الكشف ما يناقض صريح العقل . فقلت لبعضهم : إن الأنبياء صلوات الله عليهم أكمل الناس كشفاً ،

(١) السبعينية ص ٥٣٠ .

(٢) انظر : موقف ابن تيمية من الأشاعرة ٢ / ٢٢٦ .

وهم يخبرون بما يعجز عقول الناس عن معرفته ، لا بما تعرف عقولهم أنه باطل ، فيخبرون بمحارات العقول لا بمحالات العقول .

فمن دونهم إذا أخبر عن شهود و كشف ، يعلم بصريح العقل بطلانه ، علم أن كشفه باطل<sup>(١)</sup> .

٧- حرر شيخ الإسلام القواسم المشتركة بين أرباب وحدة الوجود ، وبين الفلاسفة ، فمن أوجه الشبه بين الفريقين دعواهم أن الله تعالى هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق ، وزعم الفلاسفة أن النبوة مكتسبة ، وكذا أهل وحدة الوجود ، فقط طلب النبوة أمثال السهروردي المقتول<sup>(٢)</sup> وابن سبعين ، وإذا كان بعض الفلاسفة كالفارابي يجعل الفيلسوف أعظم من النبي ، فإن ابن عربي يفضل الولي على النبي ﷺ<sup>(٣)</sup> .

ثم يبين أهمية معرفة هذا التشابه ، فقال : « ولكن المقصود التنبيه على تشابه رؤوس الضلال ، حتى إذا فهم المؤمن قول أحدهم ، أعانه على فهم قول الآخر ، واحترز منهم ، وبين ضلالهم لكثرة ما أوقعوا في الوجود من الضلالات »<sup>(٤)</sup> .

(١) الجواب الصحيح ٣ / ٧٩ .

(٢) يحيى بن حبش السهروردي ، فيلسوف قليل الدين ، له مؤلفات ليست من علوم الإسلام ، قتل سنة ٥٨٧ هـ .

انظر : سير أعلام النبلاء ٢١ / ٢٠٧ ، شذرات الذهب ٤ / ٢٩٠ .

(٣) انظر : مجموع الفتاوى ٧ / ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، والحموية ص ٢٨٢ ، والدرء ١ / ٩ .

(٤) مجموع الفتاوى ٧ / ٥٩٣ .

ومع تحريره لتلك الأوجه من التشابه، إلا أنه يقرر أوجه التباين والاختلاف بين الطوائف، وتفاوت الانحراف بين أصحابها، ويؤكد على أهمية معرفة مراتب الانحراف والشُرور، تحقيقاً للعدل ومراعاة لقاعدة المصالح والمفاسد، حيث قال: «والمؤمن ينبغي له أن يعرف الشرور الواقعة ومراتبها في الكتاب والسنة، كما يعرف الخيرات الواقعة، مراتبها في الكتاب والسنة، فيقدم ما هو أكثر خيراً، وأقل شراً على ما هو دونه، ويدفع أعظم الشرين باحتمال أدناهما، ويجتلب أعظم الخيرين بفوات أدناهما، فإن من لم يعرف الوقع في الخلق، والواجب في الدين، لم يعرف أحكام الله في عباده»<sup>(١)</sup>.

ويقول - في موضع آخر -: «فقد يكون الرجل على طريقة من الشر عظيمة، فينتقل إلى ما هو أقل منها شراً وأقرب إلى الخير. . . فالاتحادية الذين يجعلون الله هو الوجود المطلق، متى تاب الرجل منهم من هذا، وصار يسكن نفسه بعشق بعض الصور، وهو لا يعبد إلا الله وحده، كانت هذه الحال خيراً من تلك الحال»<sup>(٢)</sup>.

ومن تلك تقريره أن مقالة الاتحادية وأهل وحدة الوجود شرٌّ من مقالة اليهود والنصارى، فهم يعظمون فرعون، ويدّعون أنه خير من موسى عليه السلام<sup>(٣)</sup>، كما بيّن شيخ الإسلام أن أهل وحدة الوجود متفاوتون،

(١) جامع الرسائل ٢ / ٣٠٥.

(٢) الاستقامة ١ / ٤٦٤، ٤٦٦، بتصرف يسير.

(٣) انظر مجموع الفتاوى ٢ / ٣٥٩.

فمنهم العارف ببطن المذهب، ومنهم الجاهل، فإن من كان أعرف بحقيقة المذهب كان أظهر كفراً وإلحاداً، وأما الجهال فيحسنون الظن بقول هؤلاء ولا يفهمونه<sup>(١)</sup>.

بل إن رؤوس المذهب ليسوا سواء، فابن عربي أقربهم إلى الإسلام، والصدر الرومي كان متفلسفاً فهو أبعد عن الإسلام، وأما الفاجر التلسماني<sup>(٢)</sup> فهو أخبث القوم وأعمقهم في الكفر<sup>(٣)</sup>.

(١) مجموع الفتاوى ٢/ ٣٦٦.

(٢) أبو الربيع سليمان بن علي العابدي، شاعر نحوي، نسب إليه حلول و اتحاد وزندقة، له مؤلفات، هلك سنة ٦٩٠ هـ.

وانظر: البداية والنهاية ١٣/ ٢٢٦، شذرات الذهب ٥/ ٤١٢.

(٣) مجموع الفتاوى ٢/ ٤٧٠-٤٧٢.

## مناظرات ابن تيمية للقبورين

كان لشيخ الإسلام صولات مع القبورين، فقد ناظرهم بالدليل والبرهان، وأجاب عن شبهاتهم، ودحض أكاذيبهم بالحجة والبيان، كما كسر المشاهد والأوثان، وسنورد هاتين المناظرتين:

المناظرة الأولى: ساق إبراهيم بن أحمد الغياني هذه المناظرة: «شرع شيخ الإسلام يعيب تلك الأحجار، التي كان الناس يتبركون بها، وينهى الناس عن إتيانها، أو أن يحسن بها الظن.

فقال بعض الناس: إنه قد جاء حديث: «لو أحسن أحدكم ظنه بحجر لنفعه الله به».

فقال الشيخ: هذا الحديث كذب مختلق وإفك مفترئ على رسول الله ﷺ، والذي صحّ وثبت عن النبي ﷺ فيما يروي عن ربه عزّ وجلّ أنه قال: «أنا عند ظن عبدي بي»<sup>(١)</sup>، وقال: «لا يموتن أحدكم إلا هو يحسن الظن بالله»<sup>(٢)</sup>، فهو الرب العظيم الكبير المتعال، الذي بيده ملكوت كل شيء، يُحسن العبد به ظنه، لا يحسن ظنه بالأحجار، فإن

(١) أخرجه البخاري كالتوحيد ح (٧٤٠٥)، ومسلم كالذكر والدعاة ح (٢٦٧٥).

(٢) أخرجه مسلم كالجنة ح (٢٨٧٧).

الكفار أحسنوا ظنهم بالأحجار فأدخلتهم النار، وقد قال الله تعالى في الأحجار، وفيمن أحسنوا بها الظن حتى عبدوها من دونه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ [التحریم: ٦]، وقد أمر النبي ﷺ أن يستجمر من البول بثلاثة أحجار، ما قال: أحسنوا ظنكم بها، بل قال: استجمروا بها من البول، وقد كسر النبي ﷺ الأحجار التي أحسن بها الظن حتى عبدت حول البيت<sup>(١)</sup>.

المناظرة الثانية: ومن ذلك أنه لما بين حال أولئك الغلاة الذين يطلبون حاجاتهم عند القبور، وربما كان صاحب القبر كافراً أو منافقاً، ساق المناظرة الآتية:

«وكان بالبلد جماعة كثيرون يظنون في العبيديين<sup>(٢)</sup> أنهم أولياء الله تعالى، فلما ذكرت لهم أن هؤلاء كانوا منافقين زنادقة، وخيار من فيهم الرافضة، جعلوا يتعجبون ويقولون: نحن نذهب بالفرس التي بها مغل<sup>(٣)</sup> إلى قبورهم، فتشفي عند قبورهم، فقلت لهم: هذا من أعظم الأدلة على كفرهم، وطلبت طائفة من سياس الخيل، فقلت: أنتم بالشام ومصر إذا أصاب الخيل المغل أين تذهبون بهم؟ فقالوا: في الشام نذهب

(١) الجامع لسيرة ابن تيمية ص ٨٩، ٨٠، باختصار.

(٢) وهم الذين يسمون كذباً بالفاطميين، انظر الكلام عن نسبهم في مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣٥ / ١٢٨-١٣٢.

(٣) المغل: وجع أوداء في البطن. انظر: ترتيب القاموس المحيط للزاوي ٤ / ٢٦٦، والمعجم الوسيط ٢ / ٨٨٦.

بها إلى القبور التي ببلاد الإسماعيلية، وأما في مصر فنذهب بها إلى دير هناك للنصارى، ونذهب بها إلى قبور هؤلاء الأشراف، وهم يظنون أن العبيدين شرفاء لما أظهروا أنهم من أهل البيت، فقلت: هل تذهبون بها إلى قبور صالحى المسلمين؟ فقالوا: لا. فقلت لأولئك: اسمعوا إنما يذهبون بها إلى قبور الكفار والمنافقين، وبينت لهم سبب ذلك، قلت: لأن هؤلاء يعذبون في قبورهم، والبهايم تسمع أصواتهم، كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح، فإذا سمعت ذلك فزعت، فبسبب الرعب الذي يحصل لها تنحل بطونها فتروث، فإن الفزع يقتضي الإسهال، فيتعجبون من ذلك، وهذا المعنى كثيراً ما كنت أذكره للناس..»<sup>(١)</sup>.

تسترعى هاتان المناظرتان عدة أمور، نورد منها ما يلي:

١- يعول القبوريون على أحاديث مكذوبة، وأخبار مغلوطة، فالنقل الذي يحتجون به «إما كذب أو غلط، أو ليس بحجة»<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك ما قاله شيخ الإسلام: «قدم بعض شيوخ المشرق، وتكلم معي في هذا»<sup>(٣)</sup>، فبينت له فساد هذا، فقال: أليس قد قال النبي ﷺ: «إذا أعيتكم الأمور فعليكم بأصحاب القبور»؟ فقلت: هذا مكذوب

(١) الرد على البكري ص ٣٠٩، ٣١٠، باختصار يسير، وانظر الجامع لسيرة ابن تيمية ص ٨٨.

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٦٨٨.

(٣) أي في دعاء الأموات.

باتفاق أهل العلم، لم يروه عن النبي ﷺ أحد من علماء الحديث»<sup>(١)</sup>.

٢- أن غلبة الجهل سبب في ظهور الاستغاثة بالأموات، ووقوع الشرك في توحيد العبادة، فيستغيث أولئك الجهال بأصحاب القبور، وقد تقضي الشياطين حوائجهم، فيظنون ذلك كرامة، وإنما هي أحوال شيطانية ناشئة عن تلك الوثنية<sup>(٢)</sup>.

وقد قال شيخ الإسلام عن هؤلاء القبوريين: «ليس معهم دليل شرعي ولا نقل عن عالم مرضي، بل عادة جروا عليها كما جرت عادة كثير من الناس بأنه يستغيث بشيخه في الشدائد ويدعوه، وكان بعض الشيوخ الذين أعرفهم، وله فضل وعلم وزهد إذا نزل به أمر خطأ إلى جهة الشيخ عبد القادر خطوات معدودات، وهؤلاء ليس لهم مستند شرعي من كتاب أو سنة، أو قول عن الصحابة والأئمة... وكلما كان القوم أعظم جهلاً وضلالاً، كانت هذه الأحوال الشيطانية عندهم أكثر...»<sup>(٣)</sup>.

٣- كانت حجة شيخ الإسلام ظاهرة جلية في ردّه على القبوريين، لما احتجوا بحديث «لو أحسن أحدكم بحجر لنفعه»، فقد بين أنه كذب مختلق، وأن المتعين هو إحسان الظن بالله تعالى، فهو رب العالمين، بيده

(١) الرد على البكري ص ٣٠٢، وانظر: اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ٦٨٨.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ٣٥/ ١١٥، ونظرية العقد لابن تيمية ص ٢٩.

(٣) الرد على البكري ص ٢٥٠، ٢٥١، باختصار.

الامر كله، ولما أحسن الكفار ظنهم بالأحجار، لم تنفعهم بل أدخلتهم النار، فهذه الأحجار لا تستحق إلا الإزالة والاستجمار.

وقد ساق شيخ الإسلام حجة عقلية في إبطال تلك الوثنية فقال: «ثم إنك تجد كثيراً من هؤلاء الذي يستغيثون عند قبر أو غيره، كل منهم قد اتخذ وثناً أحسن به الظن، وأساء الظن بآخر، وكل منهم يزعم أن وثنه يستجاب عنده، ولا يستجاب عند غيره، فمن المحال إصابتهم جميعاً، وموافقة بعضهم دون بعض تحكم، وترجيح بلا مرجح، والتدين بدينهم جميعاً جمع بين الأضداد، فإن أكثر هؤلاء إنما يكون تأثرهم - فيما يزعمون - بقدر إقبالهم على وثنهم، وانصرافهم عن غيره...»<sup>(١)</sup>.

ولما استدلوا - في المناظرة الأخرى - بأن الخيل تشفى عند قبور العبيدين، قلب شيخ الإسلام الدليل عليهم، وبين أن شفاء الخيل بسبب ما تسمعه من العذاب الذي يعقبه الفزع والإسهال.

٤ - لم يقتصر شيخ الإسلام على الجانب العلمي في تلك المخاطبات والمناظرات، بل اقترن به جانب عملي احتسابي، فعمد إلى تكسير الأوثان، ومن ذلك أنه أزال العمود المخلق، وكسر بلاطة سوداء زعموا أن عليها كف النبي ﷺ، كما حطم صخرة كبيرة كان الناس ينذرون لها، ويتبركون بها، إلى غير ذلك من الوقائع التي ساقها الغياني في

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ٢ / ٦٨٨.

رسالة مفردة<sup>(١)</sup>.

٥- قرر شيخ الإسلام أن النصر على الأعداء إنما يكون بالاستغاثه بالله تعالى والرجاء إليه، وأما الاستغاثه بالأموات فهو سبيل الهزيمة والخنوع للأعداء، فأكد على أهمية هذا الأصل - وهو دعاء الله تعالى والاستغاثه به - وبين أن تحقيقه كان سبب هزيمة التتار آنذاك، فقال: « فإننا بعد معرفة ما جاء به الرسول نعلم بالضرورة أنه لم يشرع لأمته أن تدعو أحداً من الأموات، لا الأنبياء، ولا الصالحين ولا غيرهم، لا بلفظ الاستغاثه، ولا بغيرها.

ولهذا ما بينت هذه المسألة قط لمن يعرف أصل الإسلام إلا تظن، وقال: هذا أصل دين الإسلام، وكان بعض الأكابر من الشيوخ العارفين يقول: هذا أعظم ما بينته لنا، لعلم بأن هذا أصل الدين إلى أن قال - ولما قدم العدو - الخارج عن شريعة الإسلام - دمشق، خرجوا يستغيثون بالموتى عند القبور التي يرجون عندها كشف ضرهم، وقال بعض الشعراء:

يا خائفين من التتر لو ذوا بقبر أبي عمر

فقلت لهم: هؤلاء الذين تستغيثون بهم لو كانوا معكم في القتال لانهمزوا... فلما كان بعد ذلك جعلنا نأمر الناس بإخلاص الدين لله عز

(١) عنوان هذه الرسالة: فصل فيما قام به ابن تيمية وتفرد به، وذلك في تفسير الأحجار، وهي ضمن الجامع لسيرة ابن تيمية ص ٧٨-٩٦، وانظر: البداية لابن كثير ٣٤/١٤، وإغاثة اللهفان ٣٢٩/١.

وجل ، والاستغاثة به . . فلما أصلح الناس أمورهم وصدقوا في  
الاستغاثة بربهم ، نصرهم على عدوهم نصراً عزيزاً ، ولم تنهزم التار مثل  
هذه الهزيمة قبل ذلك»<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

---

(١) الرد على البكري ص ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، باختصار .

## مناظرات ابن تيمية للأحمدية (الرافعية البطحائية)

جرت هذه المناظرات في ثلاثة مجالس سنة ٧٠٥هـ، وقد بسط شيخ الإسلام وقائع المناظرة في رسالة مفردة <sup>(١)</sup> ونظراً لطولها فسنورد أهم أحداثها كما يلي:

يقول شيخ الإسلام - في مقدمة تلك المناظرة - : « فقد كتبت ما حضرني ذكره في المشهد الكبير بقصر الإمارة، بحضرة الخلق من الأمراء والكتاب والعلماء والفقراء، لتشوف الهمم إلى معرفة ذلك وحرص الناس على الاطلاع عليه . . ولما حصل بها من عز الدين، وظهور كلمته العليا، وظهور زيف من خرج عن ذلك » <sup>(٢)</sup>.

- « وقد تقدمت لي معهم وقائع متعددة، بينت فيها لمن خاطبته منهم، ومن غيرهم بعض ما فيهم من حق وباطل، وأحوالهم التي يسمونها الإشارات، وتاب منهم جماعة، وأدب منهم جماعة من شيوخهم، وبينت صورة ما يظهرونه من المخاريق . . وإن عامة ذلك من حيل معروفة، وأسباب مصنوعة . . ولما عارضتهم بأني أدخل معكم النار بعد

(١) كما في مجموع الفتاوى ١١ / ٤٤٥ - ٤٧٥، كما حكى ابن عبد الهادي وابن كثير هذه المناظرة. انظر العقود الدرية ص ١٣١، والبداية ١٤ / ٣٦.

(٢) مجموع الفتاوى ١١ / ٤٤٦، ٤٤٦، باختصار.

أن نغتسل بما يذهب الحيلة، ومن احترق كان مغلوباً، فلما رأوا الصدق أمسكوا عن ذلك»<sup>(١)</sup>.

« فلما نهيتهم عن ذلك، أظهروا الموافقة، ومضت على ذلك مدة، والناس يذكرون عنهم الاصرار على الابتداع في الدين، وإظهار ما يخالف شرعة المسلمين . . وحضر عندنا منهم شخص فنزعنا الغل من عنقه، فحملهم هواهم على أن تجمعوا تجمع الأحزاب، مظهرين الضجيج والإرعاد، واضطراب الرؤوس والأعضاء، وإبراز ما يدعون من الحال والمحال .

فلما رأى الأمير ذلك هاله ذلك المنظر، ثم دخل عليه شيخهم، وأظهر الشكوى عليّ، فأرسل إليّ الأمير يريد كشف أمرهم . . ، فلما علمت ذلك ألقني في قلبي أن ذلك لأمر يريد به الله من إظهار الدين، وكشف حال المبتدعين»<sup>(٢)</sup>.

«فانتدب شيخهم وقال: نحن لنا أحوال وأمور باطنة لا يوقف عليها.

فقلت له: الباطن والظاهر مردود إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ليس لأحد الخروج عن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، لا من المشايخ

(١) مجموع الفتاوى ١١/ ٤٤٧، باختصار.

(٢) مجموع الفتاوى ١١/ ٤٥٢- ٤٥٤، باختصار.

والفقراء، ولا من الملوك والأمراء.

فقال: نحن لنا أحوال خارقة - كالنار وغيرها..

فقلت: أنا أخاطب كل أحمدي أي شيء فعلوه في النار، فأنا أصنع مثل ما تصنعون، ومن احترق فهو مغلوب، ولكن بعد أن تغسل جسدنا بالخل والماء الحار، فسألني الناس عن ذلك؟ فقلت: لأن لهم حيلة في الاتصال بالنار يصنعونها من أشياء.

فأخذ شيخهم يدعي القدرة على ذلك، ويظهر التحايل.. فقلت: هذا تطويل وتفريق للجمع، ولا يحصل به مقصود، بل قنديل يوقد وأدخل إصبعي وإصبعك فيه بعد الغسل، ومن احترقت إصبعه فهو مغلوب، فلما قلت ذلك تغير وذل.

ثم قلت لهم: ومع هذا فلو دخلتم النار، وخرجتم منها سالمين، لم يكن في ذلك ما يدل على صحة ما تدعونه من مخالفة الشرع.

ومشايعهم يتضرعون عند الأمير في طلب الصلح، وجعلتُ الحُج عليه في إظهار ما ادعوه من النار مرة بعد مرة، وهو لا يجيبون.

فلما ظهر للحاضرين عجزهم وكذبهم، طلبت منهم متابعة الكتاب والسنة وأن يلتزموا هذا التزاماً عاماً، ومن خرج عنه ضربت عنقه<sup>(١)</sup>.

- «فلما أظهروا التزام الكتاب والسنة، وجموعهم بالميدان بأصواتهم

(١) مجموع الفتاوى ١١/٤٦٤-٤٦٨، باختصار.

وحرركاتهم الشيطانية يظهرون أحوالهم، قلت لشيخهم: أهذا موافق للكتاب والسنة؟ فقال: هذا من الله حال يرد عليهم، فقلت: هذا من الشيطان الرجيم. . فقال: ما في السموات والأرض حركة إلا بمشيئة الله تعالى، فقلت له: هذا من باب القدر، وهكذا كل ما في العالم من كفر وفسوق هو بمشيئته، وليس ذلك بحجة لأحد في فعله. .»<sup>(١)</sup>.

- «فلما ظهر قبح البدع في الإسلام، وأنهم مبتدعون بدعاً منكراً، فيكون حالهم أسوأ من حال الزاني والسارق، فقال شيخهم: لا تتعرض لهذا الجنب العزيز - يعني الأحمدية - فقلت: ويحك، أي شيء هو الجنب العزيز، وجنب من خالفه أولى بالعز، تريدون أن تبطلوا دين الله ورسوله. . وقلت لهم: يا شبه الرافضة، يا بيت الكذب - حتى قيل فيهم، لا تقولوا أكذب من اليهود على الله، ولكن قولوا أكذب من الأحمدية على شيخهم. .»

ولما رددتُ عليهم الأحاديث المكذوبة، أخذوا يطلبون مني كتباً صحيحة ليهدتوا بها، فبذلت لهم ذلك، وأعيد الكلام أنه من خرج عن الكتاب والسنة ضربت عنقه وأعاد الأمير هذا الكلام، واستقر الكلام على ذلك، والحمد لله»<sup>(٢)</sup>.

(١) مجموع الفتاوى ١١ / ٤٧٠ ، باختصار.

(١) مجموع الفتاوى ١١ / ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، باختصار.

ونورد بعد هذا العرض المختصر الأمور التالية :

١ - مما كان يقرره شيخ الإسلام : وجوب العدل مطلقاً ، فكان يقول :  
«أوجب الله العدل لكل أحد ، على كل أحد ، في كل حال»<sup>(١)</sup> .

ويتجلى من هذه المناظرات ما تحلى به شيخ الإسلام من العدل والإنصاف في جميع الأحوال ، فمع خصومته للأحمدية ، لما تلبسوا به من بدع شنيعة ، وأحوال شيطانية ، إلا أنه أنصفهم فأثبت ما لبعضهم من التعبد والزهد ولين الجانب<sup>(٢)</sup> ، وخاطب الأحمدية قائلاً : فالتتري وأمثاله سود ، وأهل الإسلام المحض بياض ، وأنتم بلق فيكم سواد وبياض»<sup>(٣)</sup> .

وما أروع مقالة بعض العلماء - عن ابن تيمية - : «وددت أني لأصحابي مثله لأعدائه وخصومه»<sup>(٤)</sup> .

٢ - نلاحظ في ثنايا هذه المناظرة ما أصاب شيخ الإسلام من المحن والابتلاء ، فالأحمدية قد أجلبوا عليه بأحوالهم وخوارقهم ، وحرّضوا الأمراء عليه ، والكثير من الصوفية والفقهاء مع أولئك الأحمدية ، بل إن بعضهم طعن في شيخ الإسلام لأجل رده على الأحمدية ، فانتصر له

(١) الرد على المنطقيين ص ٤٢٥ ، وانظر : جامع المسائل ٥ / ١٦٦ .

(٢) انظر : مجموع الفتاوى ١١ / ٤٤٦ .

(٣) مجموع الفتاوى ١١ / ٤٤٨ .

(٤) مدارج السالكين ٢ / ٣٤٥ .

العلامة أحمد بن إبراهيم الواسطي<sup>(١)</sup> قائلاً: «أما ردّه على الطائفة الفلانية<sup>(٢)</sup> أيها المفرط التائه، الذي لا يدري ما يقول، أفيقوم دين محمد ابن عبد الله الذي أنزل من السماء، إلا بالطعن على هؤلاء؟<sup>(٣)</sup> وكيف يظهر الحق إن لم يُخذل الباطل؟ لا يقول هذا إلا تائه، أو حاسد»<sup>(٤)</sup>.

٣- تبدو شجاعة ابن تيمية ظاهرة جليلة، فقد كان قوي القلب ثابت الفؤاد، فلم تفرغه تلك الأحوال والمخاريق، فتحدّى الأحمديّة، وعارضهم، في مستهل المناظرة، وقال: «أنا معارض لكم مانع لكم؛ لأنكم تقصدون بذلك إبطال شريعة رسول الله ﷺ، فإن كان لكم قدرة على إظهار ذلك فافعلوا، فانقلبوا صاغرين»<sup>(٥)</sup>.

وصاح بهم في آخرها - قائلاً -: «يا شبه الرافضة يا بيت الكذب . . أنا كافر بكم وبأحوالكم، فكيدوني جميعاً ثم لا تنظرون»<sup>(٦)</sup>.

(١) وهو المعروف بابن شيخ الحزّامين، كان شافعي المذهب صوفي المسلك، فلما قدم الشام تتلمذ على يد ابن تيمية فانتقل إلى مذهب أحمد وترك التصوف، له مؤلفات، توفي سنة ٧١١هـ. انظر: الدرر الكامنة ١/ ٩١، وشذرات الذهب ٢٤/ ٦.

(٢) يعني: الأحمديّة، كما صرّح بذلك في كلام سابق، انظر الجامع لسيرة ابن تيمية ص ٧٥.

(٣) كان العلامة الواسطي عارفاً بهم، فقد كان أبوه شيخ الأحمديّة، ونشأ بينهم. انظر: شذرات الذهب ٢٤/ ٦.

(٤) الجامع سيرة ابن تيمية ص ٧٦.

(٥) مجموع الفتاوى ١١/ ٤٤٨.

(٦) مجموع الفتاوى ١١/ ٤٧٤، ٤٧٥، باختصار.

ولقد اعترف خصومه بشجاعته، فقالوا عنه: «هذا رجل محجاج خصيم، وما له قلب يفزع من الملوك، وقد اجتمع بقازان ملك التتر وكبار دولته، وما خافهم»<sup>(١)</sup>.

وكثيراً ما يقرر شيخ الإسلام أن صلاح بني آدم لا يتم في دينهم ودنياهم إلا بالشجاعة والكرم<sup>(٢)</sup>، وكان يقول أيضاً: «فلا تتم رعاية الخلق وسياستهم إلا بالجود الذي هو العطاء، والنجدة التي هي الشجاعة، بل لا يصلح الدين والدنيا إلا بذلك»<sup>(٣)</sup>.

٤- أكد ابن تيمية - في غير موضع - على أصل الاتباع لرسول الله ﷺ، وحذر من البدع والمحدثات، ومن ذلك: تطويق أغلال الحديد في أعناقهم على سبيل التعبد، فلا يصح التقرب بذلك إلى الله تعالى، لأن عبادته بما لم يشرعه ضلالة<sup>(٤)</sup>.

يقول شيخ الإسلام - في هذا الشأن -: «فهذا أصل عظيم تجب معرفته والاعتناء به وهو أن المباحات إنما تكون مباحة إذا جعلت مباحات، فأما إذا اتخذت واجبات أو مستحبات كان ذلك ديناً لم يشرعه الله، ولهذا عظم ذم الله في القرآن لمن شرع ديناً لم يأذن الله به»<sup>(٥)</sup>.

(١) الجامع لسيرة ابن تيمية ص ٩٢.

(٢) انظر: الاستقامة ٢ / ٢٦٩.

(٣) مجموع الفتاوى ٢٨ / ٢٩١.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى ١١ / ٤٥٠.

(٥) مجموع الفتاوى ١١ / ٤٥١، باختصار.

كما قرر - في ثانيا المناظرة - أن البدعة شرّ من المعصية، وساق أدلته على ذلك<sup>(١)</sup>.

٥ - طلب الاحمدية من شيخ الإسلام أن يسلم إليهم حالهم، فلا يعارضهم ولا ينكر عليهم<sup>(٢)</sup>، فامتنع عن ذلك، وأمرهم باتباع الشريعة، وأما مسألة فلان يسلم إليه حاله، أو لا يسلم إليه حاله، فمن المسائل التي تنازع الناس فيها بين إفراط وتفريط.

وقد حقق شيخ الإسلام هذه المسألة في أحد أجوبته، وبين أن قولهم: يسلم له حاله، له معنى سائغ إذا أريد به رفع اللوم عن صاحب الحال، فلا يؤثم ولا يعاقب، وإن أريد بتسليم حاله أن يكون صنيعة صواباً أو صحيحاً، فلا يجوز، ولا يسلم حاله بهذا المعنى<sup>(٣)</sup>.

٦ - تميّز شيخ الإسلام بالثقة بالله تعالى وحسن الظن به عز وجل، كما هو بين في مناظراته وتقريراته، فإن الاحمدية لما اجتمعوا تجمع الأحزاب، وتكالبوا تكالب الأعداء، وأظهروا خوارقهم، وطالبوا بحضور ابن تيمية، قال حيثئذ: «فلما علمت ذلك، ألقي في قلبي أن ذلك لا أمر يريد به الله من إظهار الدين، وكشف حال أهل النفاق المبتدعين»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: مجموع الفتاوى ١١/ ٤٧٢.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ١١/ ٤٥٤، ٤٦٥.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى ١٠/ ٣٧٨ - ٣٨٦.

(٤) مجموع الفتاوى ١١/ ٤٥٤.

وقرر هذا المعنى في أكثر من موضع، ومن ذلك قوله: «ومن أعظم أسباب ظهور الإيمان والدين، وبيان حقيقة أنباء المرسلين: ظهور المعارضين لهم من أهل الإفك المبين... وذلك أن الحق إذا جحد وعورض بالشبهات، أقام الله تعالى له مما يحق به الحق، ويبطل به الباطل من الآيات والبيانات بما يظهره من أدلة الحق وبراهينه الواضحة، وفساد ما عارضه من الحجج الداحضة»<sup>(١)</sup>.

٧- لما أبطل شيخ الإسلام أحوالهم، وبيّن مخالفتهم الشرع المنزل، احتجوا بالقدر قائلين:

«ما في السموات والأرض حركة إلا بمشيئته»، فأجابهم بقوله: «هذا من باب القدر، وهكذا كل ما في العالم من كفر وفسق هو بمشيئته، وليس ذلك بحجة لأحد في فعله، بل ذلك مما زينه الشيطان وسخطه الرحمن»<sup>(٢)</sup>.

وقد ساق شيخ الإسلام جواباً آخر على المحتجين بالقدر في فعل المصايب، كما جاء في مناظرته التي حكاها ابن القيم بقوله: «وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - يقول: لمت بعض الإباحية، فقال لي: المحبة نار في القلب، تحرق ما سوى مراد المحبوب، والكون كله

(١) الجواب الصحيح ١/ ١٣، ١٤، باختصار، وانظر: مجموع الفتاوى ٢٨ / ٥٧ - ٥٩.

(٢) مجموع الفتاوى ١١ / ٤٧٠.

مراده فأبي شيء أبغض فيه؟ قال الشيخ: فقلت له: إذا كان المحبوب قد أبغض أفعالاً وأقوالاً، وأقواماً، وعاداهم فطردهم ولعنهم، فأحببتهم، تكون موالياً للمحبوب أو معادياً له؟ قال: فكأنما ألقم حجراً، وافتضح بين أصحابه، وكان مقدماً فيهم مشاراً إليه<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

(١) مدارج السالكين ٣/ ١٤، وانظر: مجموع الفتاوى ١٠/ ٢١٠، وطريق  
الهجرتين ص ٣٠٣.

## مناظرات ابن تيمية للرافضة

مع أن شيخ الإسلام أخبر بوقوع مناظرات ومفاوضات مع الرافضة يطول وصفها، إلا أنه لم يتيسر الوقوف إلا على هاتين المناظرتين :

المناظرة الأولى: جادل ابن تيمية أحد شيوخ الرافضة، وكان الجدل والبحث في مسألة دعوى عصمة الإمام، وأن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - معصوم من الصغائر والكبائر، فحاجّه شيخ الإسلام في أن العصمة لم تثبت إلا للأنبياء عليهم السلام، وأن علياً وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما اختلفا في مسائل وقعت، وأن تلك المسائل عُرِضَتْ عَلَى النبي ﷺ، فصوّب فيها قول ابن مسعود رضي الله عنه (١).

المناظرة الثانية: ساق ابن تيمية مناظرته لشيخ رافضي في إحدى مسائل الإمامة فقال: «ولقد طلب أكابر شيوخهم الفضلاء أن يخلو بي، وأنكلم معه في ذلك، فخلوتُ به وقررت له ما يقولونه في هذا الباب، كقولهم: إن الله أمر العباد، ونهاهم، فيجب أن يفعل بهم اللطف الذي يكونون عنده أقرب إلى فعل الواجب وترك القبيح... وهذا أخذه من المعتزلة.

(١) انظر: العقود الدرية ص ١٢٢، باختصار.

ثم قالوا: والإمام لطف؛ لأن الناس إذا كان لهم إمام يأمرهم بالواجب وينهاهم عن القبيح، كانوا أقرب إلى فعل المأمور، وترك المحذور، فيجب أن يكون لهم إمام، ولا بد أن يكون معصوماً، لأنه إذا لم يكن معصوماً لم يحصل به المقصود، ولم تدع العصمة لأحد بعد النبي ﷺ إلا لعلّي، فتعين أن يكون هو إياه للإجماع على انتفاء ما سواه، وبسطت له العبارة في هذه المعاني.

ثم قالوا: وعليّ نصّ على الحسن، والحسن على الحسين، إلى أن انتهت النوبة إلى المنتظر محمد بن الحسن فاعترف بأن هذا تقرير مذهبهم على غاية الكمال.

قلت له: فأنا وأنت طالبان للعلم والحق، وهم يقولون: من لم يؤمن بالمنتظر فهو كافر، فهذا المنتظر هل رأيته؟ أو رأيته من رآه؟ أو تعرف شيئاً من كلامه الذي قاله هو؟ أو ما أمر به أو ما نهى عنه مأخوذاً كما يؤخذ عن الأئمة؟

قال: لا.

قلت: فأني فائدة في إيماننا هذا؟ وأي لطف يحصل لنا بهذا؟ ثم كيف يجوز أن يكلفنا الله بطاعة شخص، ونحن لا نعلم ما يأمرنا به، ولا ما ينهانا عنه، ولا طريق لنا إلى معرفة ذلك بوجه من الوجوه؟ وهم من أشد الناس إنكاراً لتكليف ما لا يطاق، فهل يكون في تكليف ما لا يطاق أبلغ من هذا؟<sup>(١)</sup>.

(١) منهاج السنة النبوية ١/ ١٠١-١٠٣، باختصار، وانظر: التيسيرية ٢/ ٦٢٨.

وبالنظر إلى هاتين المناظرتين وما يحتف بهما، نسوق الجمل الآتية:

١- الإمامة أهم أصول الرافضة «فهى الأصل الذي تدور عليه أحاديثهم، وترجع إليه عقائدهم، وتلمس أثره في فقههم وأصولهم، وتفاسيرهم وسائر علومهم»<sup>(١)</sup>.

والإمامة مما شذّ به الرافضة عن سائر الطوائف، ولذا قال شيخ الإسلام: «خاصة مذهب الرافضة الإمامية من الاثني عشرية ونحوهم هو إثبات الإمام المعصوم، وادعاء ثبوت إمامة عليّ بالنص عليه، ثم على غيره واحداً بعد واحد»<sup>(٢)</sup>.

وأما أصولهم الأخرى كالتوحيد والعدل والنبوة، فيشتركون مع سائر أهل الأهواء.

فلا عجب أن يعنى شيخ الإسلام بنقض أصل الإمامة، وبيان ما يحويه من فساد<sup>(٣)</sup>، كدعواهم بالنص على الأئمة الاثني عشر، وعصمتهم، وأن الإمام المنتظر لطف من الله، فإنه إذا انتقض هذا الأصل، انتقض ما يبنى عليه من عقائدهم وآرائهم.

٢- لم يكتف شيخ الإسلام بمناظرة الرافضة ومجادلتهم، بل

(١) أصول مذهب الشيعة للفقاري ٦٥٣/٢.

(٢) التسعينية ٦٢٥/٢.

(٣) انظر: منهاج السنة النبوة: ١/ ١٠٠، ٣/ ٣٧٨، ٤٨٧، ٥/ ١٦٣، ٦/ ٣٨٤، ٤٤٢.

جاهدهم بالسنان، وغزاهم في عقر دارهم، وذلك لما عليه الرافضة من الضلال الشنيع، والمكر الكبّار لأهل الإسلام.

كما قال عنهم: «فلينظر كل عاقل فيما يحدث في زمانه، وما يقرب من زمانه من الفتن والشور والفساد في الإسلام، فإنه يجد معظم ذلك من قبل الرافضة، وتجدهم من أعظم الناس فتناً وشرّاً، وأنهم لا يقعدون عمّا يمكنهم من الفتن والشر وإيقاع الفساد بين الأمة»<sup>(١)</sup>.

وتحدث عن نصرتهم لأعداء الله تعالى فقال: «ولهذا الرافضة يوالون أعداء الدين، الذين يعرف كل أحد معاداتهم، من اليهود والنصارى والمشرّكين، ويعادون أولياء الله الذين هم خيار أهل الدين، وسادات المتقين، ولهذا كان الرافضة من أعظم الأسباب في دخول الترك الكفار إلى بلاد الإسلام. . وهم كانوا أعظم الأسباب في استيلاء النصارى قديماً على بيت المقدس»<sup>(٢)</sup>.

لقد أفتى شيخ الإسلام بغزوهم، ودعاهم إلى الالتزام بشرع الله تعالى، وذلك سنة ٦٩٩ هـ<sup>(٣)</sup>، حيث قال: «وقد علم أنه كان بساحل الشام جبل كبير»<sup>(٤)</sup>، فيه ألوف الرافضة يسفكون دماء الناس، ويأخذون

(١) منهاج السنة النبوية ٦ / ٣٧٢.

(٢) منهاج السنة النبوية ٧ / ٤١٤، باختصار.

(٣) انظر: البداية لابن كثير ١٤ / ١٢.

(٤) وهو جبل كسروان. انظر: منهاج السنة النبوية ٦ / ٤١٨، العقود الدرية ص

أموالهم، وقتلوا خلقاً عظيماً، وأخذوا أموالهم وباعوا الأسرى للكفار النصارى. . . ومع هذا فلما استشار بعض ولاة الأمر في غزوهم، وكتبت جواباً مبسوطاً في غزوهم<sup>(١)</sup>.

وذهبنا إلى ناحيتهم وحضر عندي جماعة منهم، وجرت بيني وبينهم مناظرات ومفاوضات يطول وصفها، فلما فتح المسلمون بلدهم<sup>(٢)</sup>، وتمكن المسلمون منهم، نهيتهم عن قتلهم، وعن سبيهم، وأنزلناهم في بلاد المسلمين متفرقين لئلا يجتمعوا<sup>(٣)</sup>.

٣- مع أن الرافضة أرباب بدع مغلظة وزندقة مكشوفة «فليس في جميع الطوائف المنتسبين إلى الإسلام مع بدعة وضلالة شرّ منهم، لا أجهل ولا أكذب ولا أظلم ولا أقرب إلى الكفر والفسوق والعصيان، وأبعد عن حقائق الإيمان منهم»<sup>(٤)</sup>.

ومع كيدهم وبغيهم على أهل السنة، إلا أن أهل السنة عاملوهم بكل عدل وإنصاف، كما حققه شيخ الإسلام في غزوه لهم، حيث نهى

(١) من مؤلفات ابن تيمية: الرد على أهل كسروان الرافضة في مجلدين. انظر: الجامع لسيرة ابن تيمية ص ٢٣٢.

(٢) انظر تفصيل ذلك في: العقود الدرية ص ١٢٠-١٢٢، والبداية لابن كثير ١٢/١٤.

(٣) منهاج السنة النبوية ٥/ ١٥٨-١٦٠، وانظر: منهاج السنة النبوية ٣/ ٣٦٧، ومجموع الفتاوى، ١١/ ٤٧٤.

(٤) منهاج السنة النبوية ٥/ ١٦٠.

عن قتلهم وسيبهم بعد أن تمكن منهم، مع أنهم قتلوا المسلمين وسبواهم .  
وقد اعترف الرافضة بهذا العدل، شهدوا أن أهل السنة ينصفونهم ما  
لا ينصفهم سائر إخوانهم الرافضة، وكما حكاه شيخ الإسلام قاتلاً:  
«فأهل السنة يستعملون معهم العدل والإنصاف، ولا يظلمونهم، فإن  
الظلم حرام مطلقاً، بل أهل السنة لكل طائفة من هؤلاء<sup>(١)</sup> خير من  
بعضهم لبعض، بل هم للرافضة خير وأعدل من بعض الرافضة لبعض .  
وهذا مما يعترفون هم به، ويقولون: أنتم تنصفوننا ما لا ينصف  
بعضنا بعضاً<sup>(٢)</sup> .

ويقول - في موضع آخر -: «فما من طائفة من طوائف أهل السنة  
- على تنوعهم - إلا - إذا اعتبرتها - وجدتها أعلم وأعدل، وأبعد عن الجهل  
والظلم من طائفة الرافضة .

وهذا أمر يشهد به العيان والسمع، لمن له اعتبار ونظر، ولا يوجد  
في جميع الطوائف لا أكذب منهم، ولا أظلم منهم، وشيوخهم يقرون  
بألسنتهم يقولون: يا أهل السنة أنتم فيكم فتوة، لو قدرنا عليكم لما  
عاملناكم بما تعاملونا به عند القدرة علينا<sup>(٣)</sup> .

(١) المراد بهؤلاء: أهل الأهواء .

(٢) منهاج السنة النبوية ١٥٧/٥ .

(٣) منهاج السنة النبوية ١٢١/٤، وانظر: ٣٤٢/٢ .

٤ - نلمس - في المناظرة الثانية - ما عليه شيخ الإسلام من تحقيق لأداب المناظرة، فقد أحسن التعامل مع مخالفه، وترقق به، فوصفه بأنه من فضلاء شيوخهم، وأجاب طلبه في الخلوة والكلام معه في مسألة الإمامة، كما بين شيخ الإسلام مذهب الرافضة بكل إنصاف، حتى أقرّ الرافضي بأن هذا البيان على غاية الكمال، وكان ابن تيمية في غاية التجرد للحق، والنصح لمخالفه، حيث قال: «فأنا وأنت طالبان للعلم والحق».

فالباعث من تلك المناظرة المناصحة والرحمة، لا المغالبة والظهور<sup>(١)</sup>.

٥ - تميّز شيخ الإسلام بقوة حجته، وبراعة مناظرته، وتمام درايته بمذهب الرافضة، ولا غرو في تلك الدراية وهو القائل: «أنا أعلم كل بدعة حدثت في الإسلام، وأول من ابتدعها، وما كان سبب ابتداعها»<sup>(٢)</sup>.

لقد طالبهم في مناظرته الأولى بالدليل على دعواهم بعصمة الأئمة، فالعصمة لا تثبت إلا للأنبياء عليهم السلام، وكما قرر شيخ الإسلام في أحد مؤلفاته أنه لا عبرة بكثرة الدعاوى، وإنما العبرة بقوة الأدلة

(١) انظر: الكلام عن مناظرة المناصحة والمغالبة في كتاب الإبانة الكبرى لابن بطة (الإيمان) ٢ / ٥٤٨.

(٢) مجموع الفتاوى ٣ / ٨٤.

وتعددها<sup>(١)</sup>، والعلم إما نقل مصدق عن معصوم، وإما قول عليه دليل معلوم<sup>(٢)</sup>.

وكما جاء في قواعد المناظرات: إن كنت ناقلًا فالصحة، أو مدعيًا فالدليل<sup>(٣)</sup>.

كما كشف عن تناقضهم - في المناظرة الثانية - فالإيمان بالإمام الغائب لا يتحقق به لطف، بل هو تكليف بما لا يطاق، فإثباتهم الإمام الغائب وأنه لطف من الله، يبطله نفيهم بتكليف ما لا يطاق، فأظهر شيخ الإسلام أن أقوالهم ينقض بعضها بعضاً.

وصدق - رحمه الله - إذ يقول: «ما أعلم أحداً من الخارجين عن الكتاب والسنة إلا ولا بد أن يتناقض...»<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

(١) انظر: تنبيه الرجل العاقل ١ / ٦٣.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ١٣ / ٣٢٩.

(٣) انظر: منهج الجدل والمناظرة ٢ / ٦٨٧.

(٤) مجموع الفتاوى ١٣ / ٣٠٥، باختصار.

## مناظرات ابن تيمية لنفاة الصفات

من المعلوم أن مسائل الأسماء والصفات من أهم المسائل التي اشتغل ابن تيمية بتقريرها، والرد على المخالفين، فقد سطر المصنفات العديدة في هذا الباب، كما كانت سيرته حافلة بمناظرات لنفاة الصفات، كما في الأمثلة الآتية :

المناظرة الأولى : كان موضوع « الرسالة المدنية »<sup>(١)</sup> ومحتواها : مناظرة ابن تيمية لبعض الناس في مسألة تأويل الصفات، وخلاصة المناظرة : أن شيخ الإسلام قرر لمخالفه مذهب أهل السنة في مسألة الصفات، ومعنى قولهم : ظاهر نصوص الصفات مراد أو ليس مراداً، وأن الظاهر مراد إذا كان المقصود إثبات الصفات لله تعالى، كما يليق بجلاله وعظمته، فأقر المناظر على ذلك، ثم ساق ابن تيمية شروطاً في صرف نصوص الصفات عن ظاهرها، فلا يجوز أن يكون في نصوص الوحيين كلام يراد به خلاف ظاهره، إلا وقد نُصِبَ دليل يمنع من حمله على ظاهره، حيث سلم ذلك الرجل بهذا التقرير، ثم ساق شيخ الإسلام صفة اليد لله تعالى مثلاً وأعمودجاً لذلك، وحكى تأويلات المخالفين،

(١) طبعت « الرسالة المدنية » مفردة بتحقيق : د. الوليد الغريان، وهي موجودة ضمن مجموع الفتاوى ٦ / ٣٥١ - ٣٧٣.

واعترف الرجل بها، ثم أجاب شيخ الإسلام عن تأويلاتهم بحجج من القرآن والسنة واللغة والعقل، ثم اعترض المخالف بأن إضافة اليد لله كناية الله وبيت الله، فأجاب ابن تيمية عن الاعتراض، ثم ختم مناظرته بإيراد أحاديث في إثبات صفة اليد لله تعالى، ثم خاطب مناظره قائلاً: «هل تقبل هذه الأحاديث تأويلاً؟ أو هي نصوص قاطعة؟ وهذه أحاديث تلقىها الأمة بالقبول والتصديق»<sup>(١)</sup>.

«فاظهر الرجل التوبة، وتبين له الحق»<sup>(٢)</sup>.

المناظرة الثانية: كتب شيخ الإسلام مناظراته بشأن العقيدة الواسطية، ونظراً لطولها فسنوردها بتصرف وإيجاز شديد على النحو الآتي:

جرت هذه المناظرات في ثلاثة مجالس سنة ٧٠٥ هـ<sup>(٣)</sup>، حيث أحضرت العقيدة الواسطية، وقرئت بتمامها على الحاضرين<sup>(٤)</sup>، وبين الشيخ سبب تأليفها، وأجاب عما أورده الحاضرون من إشكالات واعتراضات.

وبين أن هذه عقيدة السلف الصالح جميعاً، فليس للإمام أحمد

(١) الرسالة المدنية ص ٦٦.

(٢) الرسالة المدنية وانظر تفصيل المناظرة في الرسالة المدنية ص ٢٨ ٦٦.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ١٦١.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ١٦٤.

اختصاص بها<sup>(١)</sup>، وأزال شيخ الإسلام اللبس عند الحاضرين في مسألة الحرف والصوف، والفرق بين تكلم الله بصوت، وبين صوت العبد<sup>(٢)</sup>، فأسكت بهذا التفصيل طائفة من المعاندين المتجهمة<sup>(٣)</sup>.

ولما قرر ابن تيمية أن الكلام إنما يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئاً، لا إلى من قاله مبلغاً مؤدياً، استحسّن الحاضرون هذا الكلام وعظموه، واعترفوا بزوال الشبهة عنهم<sup>(٤)</sup>.

ثم ساق مجموع اعتراضاتهم، وأجاب عنها<sup>(٥)</sup>.

وافتح شيخ الإسلام المجلس الثاني بأهمية الجماعة، والنهي عن الفرقة<sup>(٦)</sup>، ثم قال الشيخ المقدم من المعترضين: «لا ريب أن الإمام أحمد إمام عظيم القدر، لكن قد انتسب إليه أناس ابتدعوا أشياء»<sup>(٧)</sup>.

فقال ابن تيمية: «أما هذا فحق، وليس هذا من خصائص أحمد، يل ما من إمام إلا وقد انتسب إليه أقوام هو منهم بريء»<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: مجموع الفتاوى ٣ / ١٦٩.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ٣ / ١٧٠.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى ٣ / ١٧٢.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى ٣ / ١٧٦.

(٥) انظر: مجموع الفتاوى ٣ / ١٧٧ - ١٨٠.

(٦) انظر: مجموع الفتاوى ٣ / ١٨١.

(٧) مجموع الفتاوى ٣ / ١٨٤.

(٨) مجموع الفتاوى ٣ / ١٨٥.

وذبح عن أئمة الحنابلة، وبين كذب ما ادّعاه ابن الخطيب<sup>(١)</sup> عنهم<sup>(٢)</sup>، وأكد أن هذه العقيدة لا تختص بالإمام أحمد، وإنما هذا اعتقاد رسول الله ﷺ وسلف الأمة، وخاطب أكابر الشافعية بأن ما قرره في هذه العقيدة هو قول أئمة أصحاب الشافعي<sup>(٣)</sup>.

ولما عزم بعضهم على الطعن في حديث الأوعال<sup>(٤)</sup>، بادر ابن تيمية بإثبات الحديث وقبوله، ولما أحضر بعضهم كتاب الأسماء والصفات للبيهقي، وأن فيه تأويل الوجه، فعاجله الشيخ بالجواب وبين جواز تأويل الوجه بالجهة والقبلة في قوله - تعالى -: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، فلا محذور فيه، وكما جاء عن مجاهد والشافعي في تفسير الآية، ولكن هذه الآية ليست من آيات الصفات<sup>(٥)</sup>.

(١) ابن الخطيب هو الفخر الرازي.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ٣ / ١٨٤-١٨٦.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى ٣ / ١٩١.

(٤) وهو حديث العباس بن عبد المطلب - رضي الله عنه -.. ومنه ثم فوق السابعة بحر بين أسفله وأعله مثل ما بين سماء إلى سماء، ثم فوق ذلك ثمانية أوعال، بين أظلافهم وركبهم مثل ما بين سماء إلى سماء، ثم على ظهورهم العرش بين أسفله وأعله مثل ما بين سماء إلى سماء، ثم الله تبارك وتعالى فوق ذلك؛ أخرجه أبو داود ك السنة (٤٧٢٣)، والترمذي ك التفسير ح (٣٣٢٠)، وأحمد ١ / ٢٦٠، وحسنه ابن تيمية في مجموعة الفتاوى ٣ / ١٣٩، وابن القيم في تهذيب سنن أبي داود ٧ / ٩١.

(٥) انظر: مجموع الفتاوى ٣ / ١٩٣.

هذه خلاصة تلك المناظرة<sup>(١)</sup>، كما دوتها شيخ الإسلام، كما حكيت المناظرة في مواضع أخرى بشيء من الزيادات<sup>(٢)</sup>.

المناظرة الثالثة: ومن مناظراته نفاة الصفات ما حكاه قائلاً: «وقد ناظرت غير واحد من هؤلاء من نفاة الصفات ومحرف فيها من شيعة ومعتزلي وغيرهما، وذكرت لهم الشبهة التي تذكرها نفاة الرؤية، فقلت هي كلها مبنية على مقدمتين:

إحدهما: أن الرؤية تستلزم كذا وكذا كالمقابلة والتحيز وغيرهما.

والثاني: أن هذه اللوازم منتفية عن الله تعالى، فكل ما يذكره هؤلاء فأحد الأمرين فيه لازم، إما أن لا يكون لازماً بل يمكن الرؤية مع عدمه، وهذا المسلك سلكه الأشعري وغيره، لكن أكثر العقلاء يقولون: إن من ذلك ما هو معلوم الفساد بالضرورة.

وإما أن يكون لازماً، فلا يكون محالاً، فليس في العقل، ولا في السمع ما يحيله، بل إذا قدر أنه لازم للرؤية فهو حق؛ لأن الرؤية حق، قد علم ذلك بالاضطرار عن خير البرية، أهل العلم بالأخبار النبوية<sup>(٣)</sup>.

وحكى - في موطن آخر - مقالة نفاة الرؤية، واحتجاجهم بانتفاء

(١) انظر: البداية لابن كثير ٣٦/١٤، والعقود الدرية ص ١٤٠-١٦٤.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ١٩٤-٢١٠، ٢١٠-٢١٠.

(٣) السبعينية ص ٤٧٦، باختصار يسير.

لأزمها وهو الجهة، وأتبعه بجواب مفصل<sup>(١)</sup>، ثم قال: «هذا مما خاطبت به غير واحد من الشيعة والمعتزلة، فنفعه الله به، وانكشف بسبب هذا التفصيل ما وقع في هذا المقام من الاشتباه والتعطيل»<sup>(٢)</sup>.

المناظرة الرابعة: ومن تلك المناظرات ما أورده بقوله: «وقد حكى عن بعضهم أن سُمع كلام لا معنى له في نفس الأمر، كما حكى الرازي في «محصوله» عمن سماهم بحشوية، أنهم قالوا: يجوز أن يتكلم الله بكلام ولا يعني به شيئاً، لكن هذا القول لا أعرف به قائلاً، بل لم يقل هذا أحد من طوائف المسلمين.

ولهذا كنا مرة في مجلس، فجرت هذه المسألة، فقلت: هذا لم يقله أحد من طوائف المسلمين، وإن كان أحد ذكره فليس فيما ذكره حجة على إبطاله، فقال بعض الذابين عنه: هذا قالته الكرامية، فقلت: هذا لم يقله لا كرامي ولا غير كرامي، ولا أحد من أهل المذاهب الأربعة ولا غيرهم، ويتقدير أن يكون قولاً، فإنما احتج على فساده بأن هذا عبث، والعبث على الله محال، وهذه الحجة فاسدة على أصله، لأن النزاع إنما هو في الحروف المؤلفة، هل يجوز أن ينزل حروفاً لا معنى لها، والحروف عنده من المخلوقات، وعنده يجوز أن يخلق الله كل شيء؛ لأنه فعله لا يتوقف على الحكمة والمصلحة، فليس فيما ذكره حجة على بطلان هذا، وإنما

(١) منهاج السنة والنبوة ٢/ ٣٤٨، ٥٥٩.

(٢) منهاج السنة النبوية ٢/ ٣٤٩.

النزاع المشهور: هل يجوز أن ينزل الله تعالى ما لا يفهم معناه، والرازي ممن يجوز هذا في أحد قوليه<sup>(١)</sup>.

نخلص بعد هذا العرض الموجز إلى الأمور التالية:

١- نلاحظ في المناظرة الأولى أن شيخ الإسلام اهتم بمسألة تأويل الصفات، والتي خالف فيها الأشاعرة أهل السنة، وعلل ذلك قائلاً: «بأنها الأم وسائر المسائل فرع عنها»<sup>(٢)</sup>.

ومن المعلوم أن شيخ الإسلام يعني في التقرير بالقواعد والأصول، كما يعني بها في الردّ والمناقشة.

ولذا يقول: «لا بد أن يكون مع الإنسان أصول كلية ترد إليها الجزئيات، ليتكلم بعلم وعدل، ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت؟ وإلا فيبقى في كذب وجهل في الجزئيات، وجهل وظلم في الكليات، فيتولد فساد عظيم»<sup>(٣)</sup>.

كما نلاحظ أن شيخ الإسلام - في تلك المناظرة - كان يتدرج مع المخالف في تقرير مذهب أهل السنة، ويورد ذلك مسألة تلو مسألة، حتى سلم المناظر، وأظهر التوبة.

(١) الصفدية ١/ ٢٨٧، ٢٨٨.

(٢) الرسالة المدنية ص ٢٩.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى ١٩/ ٢٠٣.

وبرع أيضاً في التطبيق لما يقرره ويحرره، فما قرره من الشروط في  
سرف نصوص الصفات عن ظاهرها، قد حققه عبر مثال ظاهر،  
وأغودج بين .

٢- مع أن ابن تيمية عرض له في المناظرة بشأن الواسطية - صنوف  
الأذى والوشاية، والكيد والكذب من قبل مخالفه، إلا أنه عاملهم  
بالرحمة، والعفو، والإحسان<sup>(١)</sup>، والسعي إلى الاجتماع والنهي عن  
الفرقة - كما جاء مبسوطاً في ثنايا المناظرة .

ومن ذلك قوله - في المجلس الثاني من المناظرة -: «إن الله تعالى أمرنا  
بالجماعة والاتلاف، ونهانا عن الفرقة والاختلاف . . وربنا واحد،  
وكتابتنا واحد، ونبينا واحد، أصول الدين لا تحتمل التفرق والاختلاف،  
وأنا أقول ما يوجب الجماعة بين المسلمين»<sup>(٢)</sup> .

ويقول - في موضع آخر - : «أنا كنت من أعظم الناس تأليفاً لقلوب  
المسلمين، وطلباً لاتفاق كلمتهم، واتباعاً لما أمرنا به من الاعتصام بحبل  
الله، وأزلت عامة ما كان في النفوس من الوحشة»<sup>(٣)</sup> .

٣- التزام ابن تيمية في العقيدة الواسطية بالدليل والأثر، وقرر  
أن الاعتقاد يؤخذ عن الله تعالى، ورسوله ﷺ، وما أجمع عليه

(١) انظر : مجموع الفتاوى ٣ / ١٦١، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٩، ٢١٠ .

(٢) مجموع الفتاوى ٣ / ١٨١، ١٨٢، باختصار يسير .

(٣) مجموع الفتاوى ٣ / ٢٢٧ .

سلف الأمة<sup>(١)</sup>.

وقال - رحمه الله - : «كل لفظ قلته فهو مأثور عن النبي ﷺ»<sup>(٢)</sup>.

لقد كان شيخ الإسلام وقافاً على نصوص الوحيين نفيّاً وإثباتاً، ومن ذلك قوله: «إني عدلت عن لفظ التأويل إلى لفظ التحريف، لأن التحريف اسم جاء في القرآن بدمه، وأنا تحريت في هذه العقيدة اتباع الكتاب والسنة، ونفيت ما ذمّه الله من التحريف»<sup>(٣)</sup>.

وقلت لهم ذكرتُ في النفي التمثيل، ولم أذكر التشبيه، لأن التمثيل نفاه الله بنص كتابه حيث قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

وقلت: من غير تكليف ولا تمثيل، لأن التكليف مأثور نفيه عن السلف، وهو أيضاً منفي بالنص، فإن تأويل آيات الصفات يدخل فيها حقيقة الموصوف، وحقيقة صفاته غير معلومة»<sup>(٤)</sup>.

٤ - يبدو جلياً من خلال المناظرة بشأن الواسطية قوة حجة ابن تيمية، ورسوخ علمه، وحدة فهمه، ودقة تحقيقه، ودرايته بالمقالات والمذاهب،

(١) انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ١٦١.

(٢) مجموع الفتاوى ٣/ ١٧٩.

(٣) في قوله: «ومن الإيمان بالله: الإيمان بما وصف به نفسه في كتابه، وبما وصفه به رسوله ﷺ، من غير تحريف ولا تعطيل، من غير تكليف ولا تمثيل» انظر: العقيدة الواسطية ضمن مجموع الفتاوى ٣/ ١٢٩.

(٤) مجموع الفتاوى ٣/ ١٩٥، ١٩٦، باختصار.

وحضور حجته، ومسارعة بإيراد الجواب عن كل إشكال.

فالعقيدة الواسطية كتبها في قعدة بعد العصر، ومع ذلك قال لمخالفيه: «كل من خالفني في شيء مما كتبتة فأنا أعلم بمذهبه منه»<sup>(١)</sup>.

وقال أيضاً: «قد أمهلت كل من خالفني في شيء منها ثلاث سنين، فإن جاء بحرف واحد عن أحد القرون الثلاثة يخالف ما ذكرته فأنا أرجع عن ذلك، وعليّ أن آتي بنقول جميع الطوائف - عن القرون الثلاثة - توافق ما ذكرته...»<sup>(٢)</sup>.

كما ردّ على أولئك الشافعية الذي ناظروه بكلام أئمتهم المقدمين<sup>(٣)</sup>، وأنصف الحنابلة بالرد على ما ادعاه الفخر الرازي<sup>(٤)</sup>.

ومع أن المجلس الأول من المناظرة كان بغتة لابن تيمية<sup>(٥)</sup>، إلا أن خيره عظيم كما قال - رحمه الله -: «أظهر الله من قيام الحجة، وبيان المحجة، ما أعز الله به السنة والجماعة، وأرغم به أهل البدعة والضلالة»<sup>(٦)</sup>.

(١) مجموع الفتاوى ٣ / ١٦٣.

(٢) مجموع الفتاوى ٣ / ١٦٩.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى ٣ / ١٧٢، ١٥٠.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى ٣ / ١٨٦.

(٥) انظر: مجموع الفتاوى ٣ / ١٨١.

(٦) مجموع الفتاوى ٣ / ١٨٠.

٥- كان شيخ الإسلام مراعيًا عوارض الأهلية - كالجهل والتأول ونحوهما - كما في حكاية مناظرة الواسطية، فلما اعترض الخصوم بأن من خالف شيئاً من عقيدة الفرقة الناجية يلزم هلاكه .

فأجاب قائلاً: «ليس من خالف في شيء من هذا الاعتقاد يجب أن يكون هالكاً، فإن المنازع قد يكون مجتهداً مخطئاً يغفر الله خطاه، وقد لا يكون بلغه في ذلك من العلم ما تقوم به عليه الحجة، وقد يكون له من الحسنات ما يمحو الله به سيئاته»<sup>(١)</sup>.

ويقول - في موطن آخر - : «كنت أقول للجهمية من الحلولية والنفاة، والذين نفوا أن الله تعالى فوق العرش، لما وقعت محتتهم، أنا لو وافقتكم كنت كافراً ؛ لأنني أعلم أن قولكم كفر، وأنتم عندي لا تكفرون ؛ لأنكم جهال، وكان هذا خطاباً لعلمائهم وقضاتهم وشيوخهم وأمرائهم»<sup>(٢)</sup>.

وبالجملة فإن المناظرة بشأن الواسطية تستحق أن تفرد بمصنف نظراً لطولها، ولما تحويه من معالم مهمة، وفوائد جمة في تقرير الاعتقاد، وشرح العقيدة الواسطية، والرد على المخالفين، وجوانب عملية تطبيقية في المناظرات وآدابها.

(١) مجموع الفتاوى ٣/ ١٧٩، وانظر: ٣/ ٢٣٠، ٢٣١.

(٢) الرد على البكري ص ٢٥٩.

٦- لحص ابن تيمية في المناظرة الثالثة : شبهة نفاة الرؤية في مقدمتين ، ثم نقضها ، وأشار إلى ثبوت الرؤية كما جاء في الآثار الصحيحة ، فابتدأ بنقض الأصل الفاسد ، ثم أتبعه بتقرير الحق ، و علل ابن تيمية هذا المسلك بقوله : « فإن المبتدع الذي بنى مذهبه على أصل فاسد ، متى ذكرت له الحق الذي عندك ابتداء أخذ يعارضك فيه ، لما قام في نفسه من الشبهة ، فينبغي إذا كان المناظر مدعياً أن الحق معه أن يبدأ بهدم ما عنده ، فإذا انكسر وطلب الحق فأعطه إياه »<sup>(١)</sup> .

وساق ابن تيمية جواب الأشاعرة عن شبهة نفاة الرؤية ، حيث أثبت الأشاعرة الرؤية مع نفي الجهة والمقابلة ، وإن كان قول الأشاعرة بنفي الجهة فاسداً وممتنعاً ، إلا أن مقالة المعتزلة والشيعة بنفي الرؤية والجهة أشد فساداً وأعظم امتناعاً من جهة النقل والعقل<sup>(٢)</sup> .

والذي عليه أهل السنة أن تلك اللوازم - كالجهة والمقابلة ونحوها - ليست ممتنعة ، فإذا كانت المقابلة لازمة للرؤية فهي حق ، فما كان حقاً وصواباً فلازمه كذلك ، لذا يقول ابن تيمية : « من ادعى ثبوت الشيء فقد ادعى ثبوت لوازمه ، ولوازم لوازمه ، وهلم جراً ضرورة عدم الانفكاك عنه »<sup>(٣)</sup> .

(١) مجموع الفتاوى ١٧ / ١٥٩ .

(٢) انظر : منهاج السنة النبوية ٢ / ٣٣٠ - ٣٤٨ .

(٣) تنبيه الرجل العاقل ١ / ٦٣ .

٧- وأما عن مناظرته بشأن من ادّعى أن الله يتكلم بكلام لا معنى له . . فقد تميزت بأجوبة مهمة ، منها : تقريره أن هذه المقولة لم يقلها أحد من الطوائف لا حشوية ولا كرامية ، ولا غيرهما .

وهذا من درايته الثامة بمقالات الفرق ، ودقته في نسبة الأقوال إلى أصحابها<sup>(١)</sup> .

ومن تلك الأجوبة : أنه لو فرض أنه قول ، فلنما احتج الرازي على فساده بأنه هذا عبث ، والعبث على الله محال ، وهذه الحجة مردودة على أصله لأمرين :

أحدهما : أن النزاع إنما هو في الحروف ، والحروف عند الرازي مخلوقة ، فلا تقوم بها حجة .

وثانيها : أنه يجوز عند الرازي أن يخلق الله كل شيء ، وأن ينزل حروفاً لا معنى لها ، فلا يوصف الله - عنده - بالحكمة .

\* \* \*

(١) انظر : موقف ابن تيمية من الأشاعرة ١ / ٣٢٢ .

## خاتمة

نخلص في نهاية هذا البحث إلى النتائج التالية:

- كثرة مناظرات ومخاطبات شيخ الإسلام لأهل الملل والنحل، لا سيما الاتحادية وأهل وحدة الوجود، والرافضة، فقد جرى بينه وبينهم مناظرات ومخاطبات يطول وصفها . . وقد تضمن هذا البحث سبع عشرة مناظرة، فضلاً عن المناظرات والمخاطبات الواردة في ثنايا التعليقات.

- مشروعية المناظرة وضابطها، مع بيان أحوال المناظرة المشروعية، وأن المناظرة قد تكون ممنوعة إن كان المناظر ضعيف العلم أو معانداً.

- ما تحلى به شيخ الإسلام في تلك المناظرات - وكذا سائر مواقفه العلمية والعملية - من عدل وإنصاف لمخالفه، وكما شهد بذلك خصومه، ولعل عدله كان سبباً في إفحام مخالفه، واعترافهم بما معه من الحق.

ويشهد لذلك قوله - رحمه الله -: «إن الإنسان إذا اتبع العدل نُصر على خصمه، وإذا خرج عنه طمع فيه خصمه»<sup>(١)</sup>.

وتحقيقاً لكمال العدل فإن ابن تيمية يتنزل مع مناظريه - كما سبق في مناظرته للنصارى والاتحادية - وكان يقول: «التنزل في المناظرات من تمام الإنصاف، ومن الداعي للنظر في الأدلة والبراهين المرجحة، وفيه دعوة لطيفة لأهل الانحراف، كما هو معروف بالتأمل»<sup>(١)</sup>.

- مع ما في هذه المناظرات من صدع بالحق، وإزهاق للباطل، وفضح للمنافقين، ومباهلة<sup>(٢)</sup>، إلا إنها لا تنفك عن رحمة بالمخالف، ومحبة الخير لهم، والترفق بهم من أجل هدايتهم، ومراعاة عوارض الأهلية كالجهل والتأويل ونحوهما.

- أن ما يورده شيخ الإسلام من تقرير وتأصيل تبعه - في تلك المناظرات - بالتطبيق والتحقيق، فإذا كان بابن تيمية يقرر - مثلاً - أن أهل السنة يعلمون الحق، ويرجمون الخلق، فقد حقق ذلك والتزمه في تلك المناظرات، ولما ساق في مناظرته المذكورة في الرسالة المدنية، شروط صرف الكلام عن ظاهره، أتبعه بالمثال والتطبيق.

- تميّز شيخ الإسلام بقوة حجته، وظهور أدلته، ووضوح براهنيه.

(١) طريق الوصول إلى العلم المأمول للسعدي ص ٢٥١.

(٢) جرت مباهلة بين شيخ الإسلام وبين الاتحادية - كما سبق ذكره - وانظر: مجموع الفتاوى ٨٢ / ٤. وعرف ابن الأثير المباهلة بقوله: «الملاعنة». وهو أن يجتمع القوم إذا اختلفوا في شيء، فيقولوا لعنة الله على الظالم منّا، النهاية ١ / ١٦٧.

وكان يقول: «قد لا يتأتى في المناظرات تفسير المجملات، خوفاً من لدن الخصم، فيؤتى بالواضحات»<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك نقضه لأصول الاتحادية بالبرهان، عند ما قرر أن المطلق في الأذهان وليس في الأعيان، فاعترف الاتحادية بأن هذا التقرير يقطع أصولهم.

وكذا بيانه تناقض الرافضة عندما أوضح أن إثباتهم الإمام الغائب، وأنه لطف من الله تعالى ينقضه قولهم بنفي تكليف ما لا يطاق.

ومن قوة حجته: قلب الدليل عليهم، فلما احتج الاتحادية بحديث الرؤية، قرر ابن تيمية أن هذا الحديث حجة عليهم من عدة وجوه، ولما استدل القبوريون بأن الخيل تشفى عند قبور العبيدين، قلب الدليل عليهم، وبين أن سبب شفاء الخيل ما تسمعه من العذاب الذي يؤدي إلى فزع الخيل وإسهالها.

- ما كان عليه شيخ الإسلام من حضور الحجة، وسرعة البديهة، فمع أن جملة من المناظرات تقع بغتة، إلا أن حجته حاضرة وظاهرة، فلم ينظر أحداً إلا غلبه - كما قال ابن الزمكاني -.

ومن ذلك أنه فسر كتاب «لوح الأصاله» لابن سبعين وبين فساده،

(١) مجموع الفتاوى ١٨ / ١٤٠.

مع أنه لم يره من قبل، ومع أن المجلس الأول من المناظرة في شأن «الواسطية» كان بغتة، إلا أن الله تعالى أظهر به قيام الحجة، وظهور السنة.

- يقترن بتلك المناظرات جوانب عملية من الاحتساب، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والاستتابة، والتأديب.  
هذا ما تيسر جمعه وبحثه وبالله التوفيق.

\* \* \*

## المراجع

- ١ - إغاثة اللفهان في مصاديد الشيطان، لابن القيم، ت: محمد عفيفي، ط ١، ١٤٠٧هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
- ٢ - أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية، لناصر القفاري، ط ١، ١٤١٤هـ.
- ٣ - اقتضاء الصراط المستقيم، لابن تيمية، ت: ناصر العقل، ط ١، ١٤٠٤هـ، مكتبة الرشد، الرياض.
- ٤ - الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، لابن بطة الحنبلي، ت: رضا معطي، ط ١، ١٤٠٩هـ، دار الراية، الرياض.
- ٥ - البداية والنهاية، لابن كثير، ط ١، ١٣٤٨هـ، مطبعة كردستان، مصر.
- ٦ - البدر الطالع بحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة، بيروت.
- ٧ - بغية المرتاد في الردّ على المتفلسفة والقرامطة والباطنية (السبعينية)، لابن تيمية، ت: موسى الدويش، ط ١، ١٤٠٨هـ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة.

- ٨ - بيان تلبيس الجهمية أو نقض تأسيس الجهمية، لابن تيمية، ت: محمد القاسم، ط ١، ١٣٩٢هـ، مطبعة الحكومة، مكة.
- ٩ - التدمرية، لابن تيمية، ت: محمد السعوي، ط ١، ١٤٠٥هـ، الرياض.
- ١٠ - التسعينية، لابن تيمية، ت: محمد العجلان، ط ١، ١٤٢٠هـ، مكتبة المعارف، الرياض.
- ١١ - تنبيه الرجل العاقل على تمويه الجدل والباطل، لابن تيمية، ط ١، ١٤٢٥هـ، دار عالم الفوائد، مكة.
- ١٢ - الجامع لسيرة ابن تيمية خلال سبعة قرون، لمحمد عزيز شمس، وعلي العمران، ط ١، ١٤٢٠هـ، دار عالم الفوائد، مكة.
- ١٣ - جامع الرسائل، لابن تيمية، ت: محمد رشاد سالم، ط ٢، ١٤٠٥هـ، دار المدني، جدة.
- ١٤ - جامع المسائل، لابن تيمية، ت: محمد عزيز شمس، ط ١، ١٤٢٢هـ، دار عالم الفوائد، مكة.
- ١٥ - الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح، لابن تيمية، مطبعة المدني، القاهرة.
- ١٦ - الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد، لابن

عبدالهادي، (ت ٩٠٩ هـ)، ت: عبدالرحمن العثيمين، ط ١، ١٤٠٧ هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٧ - درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية، ت: محمد رشاد سالم، ط ١، ١٣٩٩ هـ، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض.

١٨ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأحمد بن حجر العسقلاني، ت: محمد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، مصر.

١٩ - الرد على البكري، لابن تيمية، ط ٢، ١٤٠٥ هـ الدار العلمية، دلهي.

٢٠ - الرد على المنطقيين، لابن تيمية، ط ٢، ١٣٩٦ هـ، إدارة ترجمان السنة، لاهور، باكستان.

٢١ - الرسالة المدنية، لابن تيمية، ت: الوليد الفريان، ط ١، ١٤٠٨ هـ، دار طيبة، الرياض.

٢٢ - زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم، ت: شعيب الأرنؤوط و عبدالقادر الأرنؤوط، ط ١٣، ١٤٠٦ هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٣ - الاستقامة، لابن تيمية، ت: محمد رشاد سالم، ط ٢، ١٤١١ هـ، جامعة الإمام محمد بن سعود.

٢٤ - سير أعلام النبلاء، للذهبي، ط ١، ١٤٠٩هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٥ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، ط ١، ١٣٩٩هـ، دار الفكر، بيروت.

٢٦ - الصفدية، لابن تيمية، ت: محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٢٧ - طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، ت: عبد الفتاح الحلو، ومحمود الطناحي، ١٩٦٤م، القاهرة ١٣٩٢هـ، مطبعة الحكومة، مكة.

٢٨ - طريق الوصول إلى العلم المأمول مختار من كتب ابن تيمية، لعبد الرحمن السعدي، المؤسسة السعدية، الرياض.

٢٩ - العقود الدرية، لابن عبد الهادي، مطبعة المدني، القاهرة.

٣٠ - الفتاوى الحموية الكبرى، لابن تيمية، ت: حمد التويجري، ط ١، ١٤١٩هـ، دار الصميعي، الرياض.

٣١ - الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم، ت: محمد نصر وعبد الرحمن عميرة، ط ١، ١٤٠٢هـ، شركة عكاظ، جدة.

٣٢ - مجموع الفتاوى، لابن تيمية، جمع: عبد الرحمن بن قاسم، ط

- ١٤١٦هـ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة.
- ٣٣- مدارج السالكين، لابن القيم، ت: محمد حامد الفقي، ١٣٧٥هـ، القاهرة.
- ٣٤- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لابن تيمية، ت: محمد رشاد سالم، ط جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ١٤٠٦هـ.
- ٣٥- منهج الجدل والمناظرة في تقرير مسائل الاعتقاد، لعثمان علي حسن، ط ١، ١٤٢٠هـ، دار إشبيلية، الرياض.
- ٣٦- موقف ابن تيمية من الأشاعرة، لعبدالرحمن المحمود، ط ١، ١٤١٥هـ، مكتبة الرشد، الرياض.
- ٣٧- النبوات، لابن تيمية، ت: عبدالعزيز الطويان، ط ١، ١٤٢٠هـ، مكتبة أضواء السلف، الرياض.
- ٣٨- النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير، ت: الطاهر الزاوي، ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت.



## فهرس المحتويات

| الموضوع                                           | الصفحة |
|---------------------------------------------------|--------|
| - المقدمة                                         | ٥      |
| - مناظرات ابن تيمية للنصارى                       | ١٦     |
| - مناظرات ابن تيمية لأهل الاتحاد ووحدة الوجود     | ٢٥     |
| - مناظرات ابن تيمية للقبورين                      | ٤٣     |
| - مناظرات ابن تيمية للأحمدية (الرفاعية البطحائية) | ٥٠     |
| - مناظرات ابن تيمية للرافضة                       | ٦٠     |
| - مناظرات ابن تيمية لنفاة الصفات                  | ٦٨     |
| - خاتمة                                           | ٨١     |
| - المراجع                                         | ٨٥     |
| - فهرس المحتويات                                  | ٩١     |